محاضرات في علوم الحديث ومصطلحه

لطلبة المرحلة الثالثة
الكورس الأول
قسم التفسير وعلوم القران

إعداد
ا.م.د. عصام خليل إبراهيم

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أهمية السنة ومكانتها

فالسنة النبوية – الحديث الشريف – له مكانة في التشريع الاسلامي عظيمة بل هو ركن أساس لا يمكن الاستغناء عنه، ولا يمكن أن يستقيم استنباط أحكام الشرع على وقف مراد الله دون الرجوع للحديث النبوي. فالسنّة هي المصدر التالي له في استنباط الأحكام الشرعية، بل القرآن والسنة هما مصدرا المصادر، وأصلا كل الاصول واليهما في المآل تستند كل المصادر الأخرى، وهما معاً يشكلان دستور الأمة، ومنهج حياتها حيث فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَقَالَ : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَدًا : كِتَابُ اللَّهِ ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ " وكل من القرآن والسنة وحي من عند الله سبحانه وتعالى، القرآن وحي بلفظه ومعناه، والسنة وحي بمعناه وهذا مصداق قوله تعالى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى"{ النجم:٣-٤}والإيمان بالكتاب والسنة مصدرين للتشريع لا يقبل التجزئة كالإيمان بالشهادتين فكما لا يكون الناطق بشهادة التوحيد مسلماً مالم ينطق بالشهادة برسالة محمد صلى الله عليه وسلم فشهادة أن لا إله إلا الله لا تدخل صاحبها الاسلام حتى يشهد أن محمداً رسول الله، وانكار أي من الشهادتين كفر فكذلك فان انكار السنة – الحديث النبوي – كمصدر أساسي للتشريع كفر كإنكار القرآن الكريم مصدراً أساسياً للتشريع والحديث الشريف مع القرآن الكريم يأتي على أحوال فهو يأتي أحياناً مؤكداً لما جاء في القرآن الكريم فيرد الحديث بالحكم ذاته الذي ورد في القرآن الكريم وذلك تأكيداً للحكم بتكرار وروده في مصادر التشريع وحملاً للأمة على التزامه وذلك كبيان وجوب الصلاة والزكاة والصوم وحرمة الزنى، والسرقة والخمر فهذه كلها جاءت نصوص القرآن ببيانها، وجاءت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بتأكيد هذه الأحكام. ويأتي الحديث الشريف مفصلاً لما جاء مجملاً في القرآن الكريم وذلك كبيان كيفية الصلاة والحج والزكاة ومقاديرها حيث جاءت في القرآن الكريم مجملة ولولا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أمكن تنفيذ أمر الله عز وجل لعدم امكانية معرفة السبيل الى التفاصيل المتعلقة بذلك الا من

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

خلال الحديث النبوي ويأتي الحديث أيضاً مقيداً لمطلق ما جاء في القرآن الكريم محدداً عين المقصود منه كالوصية التي أمر بها الشارع على الاطلاق، فقيدتها السنة بالثلث مقداراً، وبينت أيضاً أنها لا تصح لوارث ويأتي الحديث مخصصاً لعموم الكتاب كما في قوله عليه الصلاة السلام " قَالَ لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ يُرِيدُ رَسُولُ اللَّـهِ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ نَفْسَهُ"(٢) فهذا تخصيص لعموم القرآن الذي فرض توزيع التركة على الورثة.

وفوق هذا كله فان الحديث – السنة – تأتي بأحكام جديدة لم يتطرق إليها القرآن الكريم الا من خلال قوله جل وعلا " وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا " { الحشر: ٧} ومن ذلك تحريم الجمع في الزواج بين المرأة وعمتها أو خالتها، وتحريم لبس الذهب والحرير على الرجال وأكل لحوم الحمر الأهلية وكل ذي ناب من السباع ومن هنا فإننا نعود ونؤكد على ضرورة الالتزام بالسنة كما هو الالتزام بالقرآن الكريم وهذا أمر الله سبحانه وتعالى في كتابه حيث قال: " وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا "{الحشر:٧}{ وقال سبحانه: " مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّـهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا " {النساء:٨٠{ وقال تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّـهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً) { النساء: ٥٩{ وكذلك حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من نوع من الناس يغلب عليه الجهل أو التفلت والاشتغال ببطنه ومأكله ومشربه، ثمّ يتطاول على السنّة تحت دعوى أنّ كتاب الله تعالى يغنينا عنهافقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" أَلا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ ، أَلا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ : عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلالٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ "

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

تدوين الحديث

بُعث النبي صلى الله عليه وسلم بالإسلام – دين العلم والتعلم – اهتمَّ صلى الله عليه وسلم بتعليم المسلمين الكتابة، فأذن لأسرى بدر من أهل مكة أن يفدوا أنفسهم بتعليم

عشرة من صبيان الأنصار القراءة والكتابة، وكان بعض المسلمين يتعلمون القراءة والكتابة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث تطوّع بعض المعلمين بتعليمهم مثل: عبد الله بن سعيد بن العاص، وسعد بن الربيع الخزرجي، وبشير بن سعد بن ثعلبة، وأبان بن سعيد بن العاص، فكثر عدد الكاتبين حتى زاد عدد كتاب الوحي على أربعين كاتباً، ومع وجود عددٍ من الكتّاب في عهده صلى الله عليه وسلم، وأمره لبعضهم بكتابة القرآن الكريم، نجده لم يأمر أحداً بكتابة الحديث النبوي كما أمر بكتابة القرآن، بل نهى عن ذلك وأمر بمحو ما كُتب منه ، ولعله أراد بذلك ألا يتكلوا على الكتاب، وأن يداوموا على ملكة الحفظ التي كان العرب يمتازون بها، ويعتمدون عليها في ضبط تواريخهم وأيامهم، ولاسيما أن الحديث تجوز روايته بالمعنى، بخلاف القرآن الذي هو معجزٌ بلفظه ومعناه، ومن ثمّ لا تجوز روايته بالمعنى، وللتخلص – أيضاً – من احتمال انشغال بعضهم به عن القرآن، أو حدوث التباس عند عامة المسلمين، فيخلطون القرآن بالحديث باختلاط صحف بعضهما مع بعض، وبخاصة في أول الإسلام قبل معرفة ألفاظ القرآن وتميز أسلوبه، لذلك اقتضت الحكمة صر جهود الكاتبين في نطاق تدوين القرآن الكريم دون الحديث، فلما تميّز القرآن ورسخت معرفة الصحابة به، وأمِن صلى الله عليه وسلم عليهم خلطهم غيره به أذن لهم في الكتابة، فكتب بعضهم صحائف وكتباً لأنفسهم، وكتب هو صلى الله عليه وسلم بعض الكتب والمكاتبات الكثيرة التي كان يبعث بها لإبلاغ هذا الدين، وهمّ قُبَيْل موته أن يكتب كتاباً للناس لا يضلون بعده أبداً.

فلما توفي صلى الله عليه وسلم كثر عدد من يكتب الحديث من الصحابة والتابعين، وأحجم آخرون عن ذلك تورعاً بسبب النهي الوارد، واستمر الأمر على ذلك، بعضهم يكتب، وبعضهم لا يكتب. إلى أن جاء عهد الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز، الذي دعا إلى جمع السنة وتدوينها. قال البخاري في كتاب العلم: باب كيف يقبض العلم:٣٤: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم – عامله على المدينة–: "انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء"، وبدعوته انتهى الخلاف في كتابة الحديث.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ورد خلاف بين المحدثين وغيرهم من دارسي الحديث الشريف، حول تدوين الحديث وكتابته، وعدم الاقتصار في تداوله على الذاكرة والرواية الشفهية، والنهي عن تدوينه، فثمة اذاً مسألتان اساسيتان هما:

١- النهي عن تدوين الحديث

٢- الاذن في تدوين الحديث

ونظراً لوجود اختلاف في وجهات النظر في هاتين المسألتين اللتين يمتد تاريخهما الى عصر الرسالة، ويمضي تاثيرهما الى العصور الاسلامية التالية، جعلنا القيام بدراستهما كلاً على انفصال ، دراسة مقارنة للوصول الى اقربهما للصحة والواقع، وذلك باسقاط احداهما ، وتثبيت الاخرى من خلال الوقائع والاحداث التاريخية، وما آل اليه الحديث الشريف من تدوين بعد القرن الاول الهجري، وكيف فرضت المسألة الثانية وجودها وواقعيتها على المسألة الاولى..؟ ونتناول في هذا البحث هاتين المسألتين على التناوب، وعلى النحو الآتي:

المسألة الأولى: النهي عن تدوين الحديث

اخذ فريق من الصحابة والتابعين بالرأي الذاهب الى النهي عن تدوين الحديث النبوي الشريف، حتى مال بعضهم الى كراهية تدوينه، واقترب بعضهم نحو التحريم، وبخاصة في عصر صدر الاسلام، وقد استدل هؤلاء بحديث النهي المروي عن الصحابي الجليل ابي سعيد الخدري ﷺ قال رسول الله ﷺ :(لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج)[١] وقد أورد هذا الحديث جماعة من اصحاب الصحاح والسنن ومؤلفي كتب الحديث، وقد اخرج الدارمي عن ابي سعيد الخدري : (انهم استأذنوا النبي ﷺ في ان يكتبوا عنه فلم يأذن لهم) وروي مسلم عنه : (حرصنا أن يأذن لنا النبي ﷺ في الكتابة فأبى)[٢] .

وقد اخذ فريق من المحدثين بحديث النهي، وعملوا به، فقد روى الحاكم النيسابوري بسنده عن السيدة عائشة ﷺ قولها: جمع ابي الحديث عن رسول

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الله ﷺ فكان خمسمائة حديث فبات يتقلب- قالت فغمني كثيراً- فقلت يتقلب لشكوى أو لشيء بلغه، فلما اصبح قال: أي بنية، هلمي الاحاديث التي عندك، فجئته بها فاحرقها، وقال: خشيت أن اموت وهي عندك فيكون فيها احاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به ولم يكن كما حدثني فاكون قد تقلدت بذلك [1] . وفي رواية اخرى أن الخليفة ابا بكر ﷺ جمع الناس بعد وفاة رسول الله ﷺ فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ احاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم اشد اختلافاً فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سالكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله، وحرموا حرامه.[2]

ونستفيد من تلك النصوص إن الخليفة أبا بكر امر الناس وارشدهم الى الاعتماد على القرآن الكريم، دون الحديث الشريف المدون، وأخذ برأيه هذا خليفته من بعده عمر بن الخطاب ﷺ ، ومن ذلك ما رواه ابن عبد البر والبيهقي عن عروة بن الزبير: إن عمر بن الخطاب اراد ان يكتب السنن فاستفتى اصحاب رسول الله ﷺ في ذلك. فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله شهراً، ثم اصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: اني كنت اريد ان اكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله لا اشوب كتاب الله بشيء ابداً. وعن يحيى بن جعدة: أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، ثم بدا له أن لا يكتبها، ثم كتب في الامصار من كان عنده شيء فليمحه[3] . ويكشف هذا النص بصراحة عن وجود نسخ مكتوبة في الحديث الشريف، قد يعود تاريخها الى عصر النبي ﷺ.

وقد حذا بعض الصحابة حذو الخلفيتين ابي بكر وعمر رضي الله عنهما. في الاعراض عن كتابة الحديث، عملاً بمبدأ النهي عن الكتابة، ومما رواه ابن سعد عن عبد الله بن العلاء قوله: سألت القاسم بن محمد، أن يملي عليَ احاديث، فقال: إن الاحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب، فأنشد الناس أن يأتوه بها، فلما اتوه بها امر بتحريقها، مثناة كمثناة اهل الكتاب، قال: فمنعني القاسم

بن محمد يومئذ أن اكتب حديثاً. وجاء في رواية عن المطلب بن عبد الله ابن حداب: انه دخل زيد بن ثابت على معاوية بن ابي سفيان، فسأله عن حديث، وامر احد الجالسين عنده ان يكتبه، فقال زيد بن ثابت: ان رسول الله ﷺ امرنا ألاّ نكتب شيئاً من حديثه فمحاه[1] . وعن الاسود بن هلال قال: اتى عبد الله بن مسعود بصحيفة فيها حديث، فدعا بماء فمحاه، ثم غسلها، ثم امر بها فاحرقت، ثم قال: اذكر الله رجلاً يعلمها عند احد الا اعلمني به، والله لو اعلم أنها بدير هند لبلغتها، ثم هلك اهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون[2] . وذكر المحدث الهندي في كتابه: (كنز العمال): إن عمر بن الخطاب (رض) كتب الى الافاق عندما هم بالامر بان من كتب حديثاً فليحرقه[3] .

ومن خلال ما ورد من نصوص حول معارضة بعض الصحابة لكتابة الحديث الشريف، آخذين بحديث النهي الوارد ذكره، اذ يبدو أن فترة الحظر هذه قد امتدت الى معظم عصر الخلافة الراشدة، واستمر اثرها وحتى نهاية القرن الاول الهجري، حتى مجيء عمر بن عبد العزيز للخلافة عام ٩٩هـ، فاصدر امراً بكتابة الحديث الشريف، وقد تبنته الخلافة على الصعيد الرسمي، وعند ذلك انتهت فترة الحظر التي دامت حوالي قرن من الزمن على كتابة الحديث، في الوقت الذي نرى أن هناك ظناً قوياً في عدم صحة حديث النهي، نتلمسه من اقدام الخليفة ابي بكر رضي الله عنه على كتابة الحديث في بادئ الامر، ثم احراق ما كتبه، وتردد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الاحاديث التي كتبها، فهو مرة يستفتي الصحابة في شأن الاحاديث التي كتبها في صحيفته، ومرة يستخير الله شهراً في امرها، فهذا الانتقال بين الكتابة الفعلية للحديث الشريف، والاقدام على تلف واحراق ما كتب، وإن استمرار عملية الحظر حتى الى نهاية القرن الاول الهجري. يقودنا الى نتيجة خطيرة هي أن الاطباق على عدم كتابة الحديث كلياً،

سوف يبعد الناس عن الاشتغال به، وبخاصة من تداول الاحاديث الدالة على الخلافة او الوصاية، ومكانة اهل البيت عليهم السلام ونحو ذلك، وقد وجدت الدولة الاموية بعد ذلك في هذا الحظر خدمة في وجودها في الحكم، فتمسكت به تمسكا كاملا، حتى مجيء عمر بن عبد العزيز للخلافة، وقد عرف عن ابن عبد العزيز تدينه وتقواه، وانطلاقا من ثقافته الدينية والفقهية، راى ان الحظر على كتابة الحديث الشريف لا ضرر له، وانه سوف يزيد من عملية الوضع والاختلاق في الحديث اتساعا، اذا لم يدون من قبل محدثين متخصصين. فاخذ على عاتقه مبادرة التدوين، وحذا حذوه من جاء بعده من الخلفاء (امويين وعباسيين)، وقد حاول بعض الباحثين تعليل ظاهرة النهي عن كتابة الحديث في الفترتين الراشدية والاموية بالعوامل الآتية:

١- مخافة اختلاط الحديث بالقرآن الكريم

كانت مخافة اختلاط الحديث الشريف بالقرآن الكريم، والتباس ذلك على بعض الصحابة، من اولى العوامل التي اخذ بها الكثير من مؤلفي علم الحديث[1]. يقول الدكتور صبحي الصالح: (إن بواعثهم النفسية على تدوين الحديث لو كانت تضارع بواعثهم على كتابة القرآن حماسة وقوة لاصطنعوا الوسائل لذلك، ولم يتركوا سبيلا الاسلكوها، بيد أنهم - من تلقاء انفسهم وبتوجيه من نبيهم- نهجوا في جمع الحديث منهجا يختلف كثيرا عن طريقتهم في جمع القرآن، كانوا من تلقاء انفسهم منصرفين الى تلقين القرآن، مشغولين بجمعه في الصدور والسطور، وكان كتاب الله يستغرق جل اوقاتهم كما يملك عليهم كل مشاعرهم، وحديث رسول الله حينئذ اكثر من أن يحصوه، فله في كل حديث قول، وفي كل استفتاء توضيح، وفي كثير من الوحي القرآني تبيان وتفسير فانى للكتبة منهم الوقت لمتابعة الرسول ﷺ في كتابة جميع ما يقوله، أو يعمله، أو يقرأ الناس عليه، واذا اندفع بعض هؤلاء الكاتبين الى تقييد جميع ما سمعه ورواه النبي العظيم، فهل يمكن ان يتماثلوا كلهم في هذا الاندفاع بحيث لا يفوت احدا منهم شيء)). ويمضي الدكتور الصالح في تعليلاته هذه فيقول: ((وظل

سائرهم بين قارئ كاتب لكنه مشغول بالقرآن شغلاً لا يتيح له كتابة الحديث، فغدا يسمعه من الرسول ويعمل به ولا يجد الحاجة لتقييده، وبين امي يحفظ القرآن والحديث ما تيسر له في صدره، وهو ما كان عليه اكثر الصحاب في بدء الاسلام ومطلع فجره))[1] وإني ارى ان الدكتور صبحي الصالح قد وقع في وهم، عند كلامه عن اختلاط الحديث بالقرآن، وتعليلاته في مسألة الحظر في كتابة الحديث وتدوينه، فان الصحف التي كتبت في عصر الرسالة، وفي حياة الرسول الكريم ﷺ بالتحديد، من قبل جماعة من الصحابة خير شاهد على وهم الدكتور الصالح، فجاءت تلك الكتابات على غاية من الأهمية، لأنها حفظت حديث رسول الله ﷺ من التلاعب والاختلاق والوضع، فالقرآن الكريم له حفظة وكتبة، وللحديث الشريف له حفظة وكتبة، وان بعض الصحابة قد جمع بين كتابة القرآن وكتابة الحديث، فالامام علي عليه السلام - على سبيل المثال- كان كاتباً للوحي، وهو في الوقت نفسه جمع الحديث في الصحيفة المعروفة بالجامعة، وهي مجموعة من احاديث رسول الله ﷺ من املائه عليه افضل الصلاة والسلام على امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام.

واذا كان النهي عن تدوين الحديث قد جاء بدافع الحرص على عدم اختلاط الحديث الشريف بالقرآن الكريم، فإنه كان من نتائجه الخطيرة، اتساع دائرة المجال للكذابين والوضاعين والمنحرفين بأن يضعوا الاحاديث بما توحيه اليهم الاهواء والمطامع ، بالاضافة الى ما ضاع منها بسبب الحروب والغزوات[2] . وكذلك ان فكرة الاختلاط بين القرآن والحديث تسيء الى العقلية العربية التي كانت تميز القصيدة التي تلقى في سوق أو محفل، فتحفظ لاول مرة عن غيرها من القصائد الطوال ، على اختلاف اوزانها وقوافيها، وكذلك حفظهم للخطب الرنانة دون تدوين، فهل ان هؤلاء عاجزون عن التمييز بين القرآن الكريم بما فيه من اعجاز وبلاغة وبيان، مع الحديث الشريف الذي يختلف كلياً عن اسلوب القرآن وبلاغته مع وجود الفوارق الكثيرة بين الاسلوبين التي لا تخفى على احد من العرب والمسلمين، يقول الشيخ محمود ابو رية : ((ذكروا أن نهي النبي ﷺ

عن كتابة الحديث انما كان لخوفه من اختلاط الحديث بالقرآن، وهو سبب لا يقتنع به عاقل عالم، ولا يقبله محقق دارس، اللهم اذا جعلنا الاحاديث من جنس القرآن في البلاغة، وأن اسلوبها في الاعجاز من اسلوبه، وهذا ما لا يقره احد حتى ولا الذين جاءوا بهذا الرأي ، اذ معناه ابطال معجزه القرآن، وهدم اصولها من القواعد[1])).

لو كان هناك جماعة قد تفرغوا لجمع الحديث وتدوينه بعد تدوين القرآن الكريم، والتثبت من احصائه في مجموعة واسعة بواسطة لجنة مختارة من الأمناء المعروفين بالوثاقة والاستقامة، لو فعلوا ذلك لقطعوا الطريق على كل افاك اثيم، وعلى المرتزقة الذين شوهوا معالم السيرة وطمسوا من اضوائها النيرة، والصقوا فيها من الموضوعات التي جرت على العرب والمسلمين اسوأ انواع البلاء وفرقتهم شعباً واحزاباً[2] . وقد تشبث بعض المستشرقين والمعادين للاسلام بتلكم الاحاديث الموضوعة والضعيفة، واعتبروها جزءاً من تراث المسلمين في سبيل تشويه مبادئه الانسانية السامية.

٣- مخافة تشاغل الناس بالحديث عن حفظ القرآن الكريم

ذهب جماعة من الباحثين الى الرأي القائل : تشاغل الناس بالحديث عن حفظ القرآن الكريم، ولاجل ذلك جاء حديث النهي عن تدوين الحديث الشريف، ولكن هذا الراي هو الآخر يفتقر الى الموضوعية والعقلانية، لان الحديث ليس اكثر تشويقاً للنفس من القرآن الكريم، وقد غاب عن اذهان اصحاب هذا الراي هو ان الله تبارك وتعالى قد تكفل بحفظ القرآن الكريم من كل مدخول او زيادة او نقصان ، وضمن له الحفاظ والبقاء بقوله تعالى: (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون)[3] وإن من الثابت ان بعض احكام السنة الشريفة قد تثبت بها احكام لم ترد في القرآن الكريم اجمالاً او تفصيلاً، وبما ان الحديث هو صنو القرآن في التشريع، فان الحديث يبين بعض ما ورد في القرآن من اجمال للاحكام ((وتوضيح ذلك ان الاحكام التي جاءت بها السنة، وسكت

عنها القرآن ظاهراً يمكن أن تكون بياناً له، اما بطريق الالحاق، واما بطريق القياس، واما بطريق استنباط القواعد العامة من الجزيئات))[1] .

إن القرآن الكريم، والحديث الشريف اصلان اساسيان يمكن الحاق احدهما بالآخر، اذ لولا السنة النبوية لما اتضحت معالم الاسلام، ولتعطل العمل بالقرآن، ولما امكن ان يستنبط منه حكم واحد بكل ماله من شرائط ومواضع، لان احكام القرآن لم يرد اكثرها لبيان جميع خصوصيات ما يتصل بالحكم، وانما هي واردة في بيان اصل التشريع، وربما لا نجد فيه حكماً واحداً قد استكمل جميع خصوصياته قيوداً وشرائط وموانع، خذوا على ذلك مثلاً قوله تعالى: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة)[2] وقوله تعالى : (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم)[3] وقوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا)[4] وقد حاول بعض المحدثين التجرد من تحديدات السنة لمفاهيمها وأجزائها وشرائطها وموانعها، فهل تستطيعون ان تخرجوا منها بمدلول محدد، وما يقال عن هذه الآيات الكريمة يقال عن غيرها، فالقول بالاكتفاء بالكتاب عن الرجوع الى السنة تعبير آخر عن التنكر لأصل الاسلام، وهدم لأهم معالمه وركائزه العملية.[5]

المسألة الثانية: الأذن في تدوين الحديث

اخذ جماعة من الصحابة بمبدأ الأذن في تدوين الحديث الشريف ومن هؤلاء: الامام علي بن ابي طالب، وولده الامام الحسن عليهما السلام، وأنس ابن مالك، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله الانصاري رضي الله عنهم، كما اخذ جماعة من التابعين بمبدأ الأذن ايضاً ومن هؤلاء: عطاء بن ابي رباح، وقتادة بن دعامة السدوسي، وسعيد بن جبير، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم[6]. وقد ذهب

هؤلاء جميعاً الى اباحة تدوين الحديث، بل الى لزوم تدوينه، وقد استندوا الى جملة من الاحاديث النبوية الشريفة الداعية الى التدوين، وقد قوبلت في حينها أي في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم- بالتشكيك. ومنها ما حدث به الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص قوله: (كنت اكتب كل شيء اسمعه من رسول الله ﷺ، اريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: انك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، وهو بشر يتكلم في الغضب والرضا، فامسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك للرسول ﷺ، فقال: اكتب فو الذي نفسي بيده ما يخرج مني الا حق))[1] . وقد اشار الى هذا الحديث عدد كبير من المحدثين من امثال: ابي داود، والحاكم النيسابوري، وابن عبد البر، وغيرهم، واخذ عبد الله بن عمرو بن العاص بعد أن اباح له الرسول الكريم ﷺ الكتابة بتدوين الحديث، وبجمع ما كان يتلقاه من النبي ﷺ حتى انه جمع صحيفة اطلق عليها فيما بعد اسم (الصحيفة الصادقة) وربما كان من ردود الفعل لموقف قريش هذا من تدوين السنة قول النبي ﷺ وهو يحذر من مغبة تركها دون تدوين : (لا الفين احدكم على اريكته يأتيه الامر من امري مما امرت به او نهيت عنه فيقول: لا ندري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه)) وقد روي ان السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: إن اباها ابا بكر جمع الحديث عن رسول الله ﷺ وكان ما جمعه خمسمائة حديث، ثم جمع ناراً وأحرقها[2] . ويشير بعض الباحثين : أن التدوين للحديث الشريف بدأ في عهد رسول الله ﷺ وبأمر منه، وكان ابو بكر وعمر رضي الله عنهما يخرجان كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه الى عماله في تنظيم الزكاة ويعممانه الى جميع الاقطار [3].

وتروي مصادر كتب الامامية: إن النبي عليه افضل الصلاة والسلام، كان يملي على الامام علي بن ابي طالب عليه السلام، وهو يكتب حتى نشأ من ذلك ما يسمى بالصحيفة، وقد اطلق عليها اسم (الصحيفة الجامعة) او (كتاب

علي)[1]. وروت مصادر الحديث ، حديثاً مرفوعاً الى الصحابي ابي هريرة : ((اكتبوا لأبي شاة))[2] . ويقول الشيخ محمود ابو رية: إن هذا الحديث لا يعارض من حديث ابي سعيد الخدري الوارد في النهي عن تدوين الحديث- وما في معناه على قاعدتنا التي مدارها على ان نهيه ﷺ عن كتابة حديثه مراد به- ان لا يتخذ دينا عاما كالقرآن- وذلك أن ما امر بكتابته لابي شاة هو خطبة خطبها الرسول ﷺ يوم فتح مكة، موضوعها تحريم مكة ولقطة الحرم، وهذا من بيانه ﷺ للقرآن الذي صرح به يوم الفتح، وصرح به في حجة الوداع، فهو خاص مستثنى من النهي العام، وقد صرح البخاري في باب اللقطة من صحيحه، بان ابا شاة اليمني طلب ان يكتب له الخطبة المذكورة، فامر النبي ﷺ باجابة طلبه[3]. ونحن نجد في راي الشيخ محمود ابي رية تحميلاً للنص اكثر من طاقته، وأن رايه في الاستثناء لا مسوغ له، ويفهم من خلال رواية الحديث في البخاري وغيره من المحدثين ، أن النبي ﷺ امر بكتابة خطبته يوم فتح مكة، وقد اجاز ابا شاة اليمني بذلك[4] .

وقد حاول بعض الباحثين ايجاد نوع من التبرير لمسألة الاذن في تدوين الحديث، بأن النبي ﷺ قد اذن بعد النهي اذناً عاماً حين نزل اكثر القرآن، وحفظه الكثيرون، وامن اختلاطه بسواه، فقال عليه الصلاة والسلام: ((قيدوا العلم بالكتاب))[5] ،وحفظ عنه المنع من كتابة احاديثه بوجه عام لان كلامه كان موجهاً الى عامة الصحابة، وفيهم الثقة والاوثق، والصالح والاصلح، والضابط والارشد ضبطاً، واذن في الوقت نفسه لبعض افرادهم اذناً خاصاً لتظاهر الكتابة والحفظ ان كانوا ضابطين، او تساعدهم على زيادة الضبط ان خيف نسيانهم، ولم يوثق بحفظهم، ويذكرون في هذا حديثاً عن ابي هريرة: ان رجلاً من الانصار كان يجلس الى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديث فيعجبه، ولا يقدر على حفظه،

فشكا ذلك الى النبي ﷺ فقال: ((استعن بيمينك))[1] فكان اذنه عليه الصلاة والسلام لهؤلاء اشبه بالاستثناء الذي خص عليه السلام نفراً من الصحابة لاسباب وجيهة قدر اهميتها تبعاً للظروف والاشخاص[2] . وقد حاول الدكتور صبحي الصالح ايجاد تبرير آخر لمسألة الاذن في تدوين الحديث، وقد حددها بالفترة الزمنية الأخيرة لحياة النبي ﷺ بقوله : ((ولعلنا لا نبعد اذا استنتجنا من مجموعة النصوص والوثائق السابقة ان رسول الله ﷺ امسى سنواته الاخيرة يجيز الكتابة عنه، كما في حديث ابي شاة، بعد ان فتح الله على رسوله مكة، فاقام في الناس خطيباً، حتى اذا اتم خطبته ، قام ابو شاة فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال عليه السلام:(اكتبوا لابي شاة))[3] ويقول الاستاذ محمد اديب صالح: انه صريح الاباحة عن رسول الله ﷺ لما ان الكتابة في هذه الواقعة طريق تقييد ما قال صلى الله عليه وآله، ووعيه وتبليغه عنه [4] .

ويكشف تاريخ السيرة النبوية عن تدوينات كثيرة حصلت في فترات مختلفة من حياة الرسول ﷺ بعضها في عهد الرسالة المبكر، وبعضها بعد ذلك العهد، فكان اولها (الوثيقة) التي كتبها الرسول ﷺ بعد هجرته من مكة الى المدينة وكانت هذه الوثيقة تبتدئ: ((هذا كتاب من محمد النبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش، واهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم، انهم امة واحدة من دون الناس))، وتوضح نصوص هذه الوثيقة طبيعة العلاقة بين قبائل المدينة من الانصار،، وبين المهاجرين من جهة، وبين هؤلاء جميعاً مع اليهود من جهة اخرى، بما فيها من التزامات مادية واجتماعية وعسكرية[5] ، وما كتبه النبي ﷺ الى الملوك والامراء من السنة السادسة من الهجرة [6] وما املى عليه افضل الصلاة والسلام على الامام علي عليه السلام من بنود في الحديبية في

السنة الثامنة للهجرة[1] . وكانت هدنة الحديبية تبتدئ بعبارة : ((باسمك اللهم هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو، واصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيهن الناس، ويكف بعضهم على بعض))[2] وقد تضمنت بعض هذه الوثائق المدونة احاديث شريفة، واحكاما وتشريعات فلولا تدوينها لضاعت او حصل عليها تدليس وتحريف، وهي في الوقت نفسه تعد من الوثائق التاريخية الخطيرة التي تكشف عن العلاقات الاجتماعية والسياسية التي سبقت عام الفتح الذي كتب فيه النبي ﷺ لابي شاة اليمني ، وتشير بعض النصوص ان الرسول ﷺ كتب لعمرو بن حزم وغيره كتاب الديات والفرائض والسنن[3] كما كتب لزياد بن عبيد عن زكاة الماشية وزكاة الزراعة، وكتب للنمر بن تولب عن الدعوة الى التوحيد والصلاة والزكاة والمغانم والخمس وسهم النبي وسهم الصفي، وكتب الى معاذ بن جبل عن الغنائم والزكاة وتنظيم صلات المسلمين باهل الذمة[4] وفي مرض الرسول ﷺ الاخير الذي توفى فيه طلب ان يكتب شيئاً فقال: ((ائتوني بكتاب اكتب لكم، لا تضلوا بعدي ابدا))[5] ، فهو لا شك اراد ايضاح بعض الجوانب المهمة التي سوف تعقب حياته عليه السلام، والتأكيد على النص بالولاية من بعده، والاشارة الى بعض الاحاديث التي قيلت في مناسبات سابقة، وهذه النصوص تؤكد على الكتابة في عهد رسول الله ﷺ، وقد ورد في الحديث المروي عن الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام بواسطة ابي بصير قوله : ((اكتبوا فانكم لا تحفظون حتى تكتبوا))[6] وغيره من الاحاديث التي تعضد حكم الاذن في تدوين الحديث، فيقول ابن الصلاح: ((لولا تدوينه في الكتب لدرس في الاعصر الأخيرة))[7].

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وقد يحملنا استعراض هذه الروايات والنصوص التي يؤيد بعضها تدوين الحديث في عصر الرسالة، ويؤيد بعضها النهي عنه على التوقف عن اتخاذ موقف محدد منها لصعوبة القطع ازاء مثل هذه الروايات المتباينة التي قد تتكافأ متونها واسانيدها باستثناء الموقف الامامي الذي يقطع بالوقوف الى جانب التدوين دون تحفظ او تردد، فان بعض المعنيين بالحديث الشريف حاولوا الخروج من مأزق تعارض الروايات بهذا الخصوص بالاتجاه نحو التوفيق بينها، ووضع ما يبدو فيها مجتمعة من تناقض وتعارض، وكان سبيلهم الى ذلك امرين اساسيين هما:

أولاً: طريقة الجمع والموائمة.

ثانياً: طريقة الترجيح.

وسوف ندرس هاتين الطريقين،او هذين الامرين كلاً على انفراد دراسة مقارنة للوصول الى حقيقة تدوين الحديث الشريف، من حيث الحكم والواقع.

إن طريقة (الجمع والموائمة) وسيلة للتقارب بين مسألتي النهي والاذن لتدوين الحديث، في محاولة لازالة التضارب الحاصل في الاحاديث، لجأ بعض الباحثين الى المسوغات الآتية:

١- مسألة الخاص والعام

ذهب بعض المعنيين بدراسة الحديث النبوي الشريف الى اعتبار التناقض بين مسألة النهي والاذن في الحديث، بمثابة التعارض بين الخاص والعام، حيث يمثل النهي مدلول هذه الاخبار العام، بينما يمثل الاذن فيه مدلولها الخاص، والى هذه المسألة يذهب ابن قتيبة الى القول : ((أن يكون خص بهذا عبد الله بن عمرو لانه كان قارئاً للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريانية والعربية، وكان غيره من الصحابة اميين لا يكتب منهم الا الواحد والاثنان، واذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما أمن على عبد الله بن عمرو اذن له[1] . ومثل ذلك ما ورد في موضوع الانصاري الذي اعطاه النبي ﷺ الاذن بالكتابة وقال له: ((استعن بيمينك)) عندما شكا اليه سوء حفظه، ويقول الدكتور صبحي الصالح : ((فكان اذنه لهؤلاء وأولئك اشبه بالاستثناء الذي خص به عليه السلام، نفراً من اصحابه لاسباب وجيهة قدر اهميتها تبعاً

للظروف والاشخاص[1] .

ويبدو ان الجمع بين اخبار النهي ، واخبار الاذن في تدوين الحديث، او ما تسمى بمسألة ((الخاص والعام)) ما هي الا محاولة توفيقية ضعيفة ازاء قوة التعارض الصريح بين الاثنين وليس الأمر الوارد في بعض النصوص هو من قبيل التخصيص، او الاستثناء من حكم عام، وإنما هو في نفسه حكم مستقل غير ناظر الى غيره بدليل توافر اخبار اخرى في الاذن في الكتابة تحمل صفة العموم والشمول في حكمها.

٣- مسألة الناسخ والمنسوخ

وهناك من يذهب الى مسوغ آخر في معالجة التضارب الحاصل في اخبار التدوين وعدمه، فاعتبروا موضوع النهي عن تدوين الحديث خطوة مرحلية، سبقت بداية التشريع مخافة اختلاط السنة الشريفة بالقرآن الكريم، والتباس النصوص بعضها بنصوص الآخر، يقول ابن قتيبة: ((إن يكون من منسوخ السنة بالسنة، كأنه نهي في اول الامر عن يكتب قوله ، ثم رأى بعد لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ ان يكتب وتقيد))[2] والى هذا الراي يذهب الشيخ محمود ابو رية بقوله: ((ولو فرضنا أن بين احاديث النهي عن الكتابة والاذن بها تعارضاً يصح أن يكون به احدها ناسخاً للآخر، لكان لنا ان نستدل على كون النهي هو المتأخر بامرين: احدهما استدلال من روى عنهم من الصحابة، لامتناع عن الكتابة، ومنعها بالنهي عنها، وذلك بعد وفاة النبي ﷺ، وثانيهما عدم تدوين الصحابة الحديث ونشره، ولو دونوا ونشروا لتواتر ما دونوه))[3] . ويبدو ان الشيخ ابا رية ادار رفضه للسنة المدونة في كتب الصحاح والسنن ونحوها، واستثنى الخبر الامامي في اشكالاته، بوصف أن الامامين هم مع فكرة التدوين منذ عهد النبي ﷺ وعهود الائمة من آل البيت عليهم السلام اذ ان واقع تدوين الحديث في عصر الرسول ﷺ كان على شكل ((صحائف)) كالصحيفة الجامعة، التي كتبها الامام علي عليه السلام والصحيفة الصادقة التي كتبها عبد

الله بن عمرو بن العاص، وكتاب السنن والاحكام لابن ابي رافع وغيرها من الصحف والكتب التي تدحض الراي الذاهب الى امتناع الصحابة بالاجماع عن تدوين الحديث الشريف ، فإن من المؤكد أن بعضهم كتب طائفة من الاحاديث في عهد النبي ﷺ كابي بكر وعمر رضي الله عنهما، قبيل احراقهما للصحف التي كتبوها، ويقول الدكتور صبحي الصالح: ((ولدينا اخبار عن هذه الصحف تتفاوت اسانيدها قوة وضعفاً، ومع ان اسانيد بعضها قوية جداً، فنحن لا نملك اليوم شيئاً محسوساً من آثارها، وان كنا لا نرتاب في تحقيق كتابتها في حياته صلوات الله عليه ، وفي تناقل الناس لها زمناً غير قليل بعد وفاته عليه السلام، ولحاقه بالرفيق الاعلى))[1].

ويستدل الآخذون بمبدأ الناسخ والمنسوخ في تدوين الحديث الى نقطة اساسية هي : إن النبي ﷺ حين أمن الناس من مغبة الاختلاط بين القرآن الكريم والحديث الشريف، وحينما سمت اذواقهم وقدراتهم الذهنية على التمييز بين الاساليب البلاغية، وتفاعلوا مع هذه الاساليب جاء الاذن، او الامر في مرحلة لاحقة صريحاً بارتياد عملية التدوين، وبهذا الأمر وهو الاذن اللاحق زال كل ما اثر من خلاف انذاك بين المسلمين حول التدوين، حتى انعقد الاجماع عندهم على مشروعيته ولزومه، وعليه يكون هذا الأمر اللاحق في التدوين بالنسبة الى ذلك النهي بمثابة الناسخ والمنسوخ في الحكم حيث قد صدر النهي عن الكتابة، وظل هذا النهي مرعياً حتى صدور الاذن بالكتابة في المرحلة اللاحقة كان فيه النسخ [2] . ولكن هذا الرأي لا يخلو من اتهام للصحابة، وتشكيك في قدراتهم الذهنية على التمييز بين القرآن الكريم والحديث الشريف، مع ما بينهما من فروق واضحة، كما نتلمس اتهام آخر هو مخالفة بعض الصحابة لاوامر النبي ﷺ وتشريعاته لانه اذا ما ثبت ان الرسول الكريم ﷺ قد اذن، بل امر مؤخراً بالكتابة بعد ثبوت نهيه عنها، وان الاذن والامر هذا قد ترجم في حينه الى عمل، فكيف نستطيع ان نفسر واقع استمرار بل اصرار اولئك الصحابة على تجنب كتابة الحديث، ونقله الى حيز التدوين، وما رافق ذلك من تهديد ووعيد لكل من يعمد

الى هذا التدوين، على ان الأمر قد لا يحتاج الى مثل هذه الطرق الوعرة لتسويغ واقع التعارض بين روايات التدوين والنهي عنه الذي لا يبدو تسويغه ممكناً على الاطلاق والخروج منه، لا يعدو ما ذهب اليه بعض المحدثين المعاصرين الى القول: ((لامكانية طرح احد طرفي التعارض واسقاطه، الامر الذي يجعل الموضوع عموماً خارجاً عن طبيعة التعارض وغير محتاج بالتالي الى ما يسمى بقواعد التعادل والتراجيح، كما ذهب الى ذلك المحدث رشيد رضا حينما عقد فصلاً في تفسيره (المنار) في التعادل والتراجيح من روايات النهي وروايات الرخصة[1] . وقد فسر بعض علماء الحديث منشأ الاختلاف الظاهر بين الاذن والتدوين الى مرحلة زمنية محدودة كما يقول المحدث ابن خلاد الرامهرمزي: ((وانما كره الكتاب من كره من الصدر الاول لقرب العهد وتقارب الاسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله، ويرغب عن حفظه والعمل به، فاما والوقت متباعد والاسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة والوهم غير مأمون، فان تقييد العلم بالكتاب اشفى واولى والدليل على وجوبه اقوى[2] .

اما طريقة الترجيح فهي اسقاط طرف واحد من طرفي الادلة المتعارضة والأخذ اما بمبدأ النهي عن التدوين، أو بمبدأ الأذن بالتدوين، وتقوم هذه الطريقة على بيان موارد الضعف في الاحاديث المتعارضة ومحاكمة ما ورد لكل من طرفي النهي او الاذن، ولاجل الوصول الى ترجيح احد الطرفين، يمكننا اسقاط ما يمكن اسقاطه من الطرف الآخر، وقد وجدنا ان موارد الضعف تبدو اكثر وضوحاً باخبار النهي عن التدوين من اخبار الاذن فيه.

اما الحديث المروي عن الصحابي الجليل ابي سعيد الخدري (رض) والذي ورد فيه موضوع النهي صريحاً عن تدوين الحديث، فقد وصف بأنه من الاخبار الموقوفة على ابي سعيد الخدري نفسه، في حين أن الحديث المروي عنه شامل للجميع بدلالة واو الجماعة ((لا تكتبوا)) ولم نجد في كتب الحديث والسيرة ما يؤيد هذه الرواية عن طريق صحابي آخر، ولذلك لم يدونه الامام البخاري في كتابه ((الصحيح)) باعتباره لم يكن على شرطه، وإن رواه الدارمي

قبله، وقد قال الخطيب البغدادي انه حديث معلل، وقد جعلوه موقوفا على ابي سعيد الخدري ، وليس مرفوعا الى النبي ﷺ[1] مع العلم بوجود روايات كثيرة تؤكد وجود الكتابة، وتقييد العلم في حياة الرسول الكريم ﷺ وفي عصر الصحابة [2] .

وأما فيما يخص رواية الصحابي زيد بن ثابت رضي الله عنه في بلاط معاوية ابن ابي سفيان في الشام، واعتذاره عن كتابة الحديث، ليس دليلا على إيمانه المطلق بحديث النهي عن التدوين ، وانه قد التزم به، ولكن وراء رفضه هذا هدف بعيد، وقد اراد أن يسد الباب بوجه معاوية حتى لا يجر الحديث الشريف الى مصالحه واهوائه، او تغليف روايات زيد بن ثابت بروايات اخرى موضوعة، ومن المحتمل أن زيدا قد شعر ان هناك بداية لمحاولات الوضع في الحديث اخذت تبرز في هذه الفترة ـ بداية العصر الأموي- فإن اصراره على عدم الكتابة سوف يضع حدا لمثل هذه المحاولات، ومع ذلك ان الحديث الشريف لم يسلم من الوضع، وبخاصة الاحاديث الواردة في فضائل معاوية [3] وآل امية، وفي فضائل المدن الشامية والسكن في تلك المناطق، وقد جاءت بعض الاحاديث مؤولة لصالح فئة معينة حيث لعبت الاغراض السياسية والفكرية والعقائدية دورا بارزاً في ذلك، مما جعل بعض المحدثين يقفون على هذه الاحاديث مشخصين لاسباب وضعها ، وقد جمعت في كتب مستقلة ككتاب (الموضوعات) لابن الجوزي المتوفى عام ٥٩٧ هـ، الذي كشف القناع عن جملة من الاحاديث الموضوعة، وبين بجلاء أن الاهواء الشخصية والاغراض المذهبية، كان لها الاثر البعيد في وضع الحديث على رسول الله ﷺ، لكي يؤيد كل فريق رايه، ويحقق مآربه بحق وبغير حق، وبصدق وبغير صدق[4] واذا كان الصحابي زيد ابن ثابت قد ادرك حقيقة ما اراده معاوية بن أبي سفيان منه، وقد تهرب من محاولته عن طريق التزامه بحديث النهي عن تدوين الحديث الشريف، نجد بعد ذلك معاوية في نهاية المطاف قد جر

بعض المحدثين الى جانبه، وعاش في بلاطه عدد من هؤلاء، فوضعوا له احاديث في فضائله، وفي فضائل اسرته، وفي المنطقة التي يحكم فيها[1] وقد كشف الشيخ محمود ابو رية في كتابه (اضواء على السنة المحمدية) الغموض في الاحاديث الموضوعة في الموضع المخصص لمعاوية والشام في كتابه المذكور. اما اخبار النهي عن تدوين الحديث الواردة عن بعض الصحابة، فهي لا تصلح أن تكون حجة يؤخذ بها، وتكون ملزمة للجميع لانها لا تعدو ان تكون ناتجة عن اراء واجتهادات شخصية.

ولا شك في أن ترك الاحاديث النبوية الشريفة سائبة دون تدوين، وعند ابتعادها زمنياً عن عصر الرسالة، والخلافة الراشدية، يوقع بعضها في مجال الوضع والاختلاق والكذب على رسول الله ﷺ، وقد حصل ذلك فعلاً في العصرين الاموي والعباسي، اذ جر كل عصر بعض الاحاديث الى مصالحه واهوائه وميوله، لكي يدعم شرعية الحكم، ويبعد الطرف الآخر عن المشروعية، وكان الحديث الشريف خير مجال في ذلك لتأثيره الكبير على الناس ، ولا سيما الطبقة العامة منهم.

وذهب جماعة من المحدثين الى ان سبب منع التدوين للحديث يعود الى الخوف من صيرورة الاحاديث ديناً عاماً كالقرآن الكريم. وفي الحقيقة ان جميع الاحاديث - الا القليل منها- لابد من أن تكون هي والقرآن ديناً عاماً، لأن الحديث الشريف هو صنو القرآن الكريم، والمصدر الاساس الثاني للتشريع الاسلامي، ولنا منه استنباط الاحكام ، ولولاه لما استطعنا أن نحصل على كل هذه الثروة التشريعية، ولا ندري كيف استجاز بعض الباحثين لنفسه أن يذهب الى هذا النوع من التعليل الذي يهدف الى القضاء على كل ما للحديث من قيمة علمية وأثر تشريعي، وادى بهم الى الطعن في جملة الاحاديث التي استندوا اليها، وتعرية ما عزى لها من اسباب ومسوغات كل ما يعود الى مسألة الأذن في تدوين الحديث، معرضين عن الاحاديث التي دونت في عهد الرسول ﷺ، والعهود التالية لعصر الرسالة، ومن هذه الاحاديث التي لا تجد سبيلاً للطعن فيها هو الحديث المتعلق بعبد الله بن عمرو بن العاص في كتابة الحديث ، مع غض

النظر عن محتوى صحيفته (الصادقة) وكذلك الحديث المتعلق بأبي شاة اليمني الذي ورد بالاتفاق على صحته، يضاف الى ذلك ما أورده الاماميون من اجماع على لزوم التدوين الذي علل بقولهم : (أن سنة النبي ﷺ شارحة للقرآن، فلابد من أن تحفظ بالتدوين[1]. وسندهم في ذلك ما توارد عن الائمة عليهم السلام من روايات كثيرة مضافا الى الروايات السابقة في الأمر والاذن والتدوين[2].

ونحن نذهب الى الاخذ بالاحاديث الآمرة بالتدوين وترجيحها على الاحاديث الذاهبة الى النهي، هو امر في غاية الاهمية لانه يتعلق بصيانة التشريع الاسلامي من الضياع والحفاظ عليه من عبث العابثين، ودنس الوضاعين، وما من شك في أن الذاكرة مهما بالغنا في قدرة الانسان على الاستيعاب والحفظ، لا يمكن لها ان تستوعب كل ما يلقى عليها من نصوص، وأن تظل امينة على هذه النصوص، ونستفيد من رواية الاخفش: ما كتب سواد في بياض قط، وما سمعت من رجل حديثا فأردت أن يعيده علي حتى قال: ولقد نسيت من الاحاديث ما لو حفظها انسان كان بها عالما[3] وعن ابن ابي زرعة قوله: ان احمد بن حنبل، ويحيى بن معين قالا: كل من لم يكتب العلم لا يؤمن عليه من الغلط[4] ولذا اصبحت المدونات الحديثية التي برزت في عهد الرسول الكريم ﷺ والتي كتبها عدد من الصحابة من الادلة الواضحة على الاذن بتدوين الحديث من دون نهي او وضع، وما الادلة التي ساقها المحدثون والتي تدعم جانب النهي عن التدوين ما هي الا افتراضات ضعيفة، ولم نجد أي دليل على ثبوتها. وقد استغل الامويون مسألة النهي عن تدوين الحديث ـ عدا عمر بن عبد العزيز- لكي يعرضوا كليا عن الاحاديث الواردة في فضائل امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام، واهل بيت النبوة سلام الله عليهم.

لقد رافق الواقع التدويني للحديث النبوي تطورات عبر العصور الاسلامية، وذلك من خلال ما اثر من كتابات ومدونات في هذا المجال، ومهما كانت الاسباب التي وقفت بوجه تدوين الحديث، فان النصوص تشير الى ان مسألة الحظر على التدوين لم تكن مانعة بعض المحدثين من تدوين الحديث، بدءاً من عصر الصحابة وحتى العصور التالية، فقد برزت مدونات حديثية اصبحت مرجعاً لمن تأخر من المعنيين بالحديث، وقد كتبت من قبل بعض الصحابة والتابعين، وقد تصدى لروايتها ونقلها عدد من الرواة الذين استطاعوا الاحتفاظ بهذه الثروة التشريعية المهمة، وحالوا دون ضياعها، وقد رأينا تقسيم حركة التدوين في عصر الرسالة على وفق اتجاهين هما:

١- المدونات الحديثية

٢- الوثائق النبوية

وكانت المدونات الحديثية التي برزت في عصر الرسالة المحمدية، تشكل واقعاً تاريخياً لمسألة تدوين الحديث، لأن مدوني تلك (الصحائف) هم من الصحابة الذين سمعوا الرسول الكريم ﷺ، واخذوا عنه بصورة مباشرة، ولذا كان بعض الاحاديث من املاء النبي ﷺ نفسه، وسوف نتعرض لهذه المدونات وفق التسلسل الزمني لوفيات اصحابها، وهي كالآتي:

١- صحيفة سعد بن عبادة الانصاري (ت١٥هـ)

جمع الصحابي سعد بن عبادة الانصاري (رض) طائفة من الاحاديث الشريفة التي سمعها من النبي ﷺ في صحيفته، وقد روى المحدث الترمذي عنها في كتابه (الجامع)[١] . كما روى الامام البخاري في كتابه (الصحيح) حيث قال : إن هذه الصحيفة مستقاة من صحيفة عبد الله بن ابي اوفى الذي كان يكتب الاحاديث بيده، وكان الناس يقرأون عليه ما جمعه بخطه [٢]. ويشير الدكتور صبحي الصالح الى أن ابن الصحابي سعد بن عبادة الانصاري كان يروي صحيفة ابيه.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٢- صحيفة الامام علي (ت ٤٠هـ)

كان الامام علي بن ابي طالب عليه السلام يكتب ما يمليه عليه الرسول الكريم ﷺ من الاحاديث، حتى تكونت لديه مجموعة اطلق عليها اسم (الصحيفة الجامعة) كما كان يطلق عليها لفظ (الصحيفة) دون اضافة، او كتاب علي او الكتاب [١] واشار بعض الباحثين الى هذه الصحيفة وسماها : ((كتاب اداب امير المؤمنين))[٢] . وقد تناولت صحيفة الامام علي جميع ابواب الفقه، واليها كان يرجع الائمة من آل البيت في احكامهم واقضيتهم في كثير من المناسبات[٣] . وقد اوضح الامام علي عليه السلام بعض محتويات هذه الصحيفة لما سئل: هل عندكم كتاب، قال : لا، الا كتاب الله، او ما في هذه الصحيفة، فقيل له: وما في هذه الصحيفة..؟ قال: العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر[٤] يقول الشيخ النجاشي: ان محتويات الصحيفة من املاء النبي ﷺ وبخط الامام علي عليه السلام[٥] .

لقد بقيت (الصحيفة الجامعة) في متناول آل البيت عليهم السلام ، يتوارثونها، ويشيرون اليها في مجالسهم، وقد روى ابن ابي ليلى المتوفى عام ٨٢ هـ، أنه سأل الامام الحسن عليه السلام عن رأي والده في الخيار، أي اولي الفضل، فأمر باحضار صندوق واخرج منه صحيفة صفراء تضم آراء الامام علي في ذلك [٦] . وقد تسنى لعدد من الرواة الثقاة كسويد بن ايوب، وابي بصير، ومحمد بن مسلم، وزرارة بن اعين ، مشاهدة هذه الصحيفة عند الامام محمد بن علي الباقر عليه السلام، والامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، حينما قاما

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

بمراجعتها في بعض الاحكام [1]. ويقول محمد بن مسلم: اقرأني ابو جعفر محمد بن علي الباقر صحيفة كتاب الفرائض التي هي املاء رسول الله ﷺ وخط علي عليه السلام بيده، فوجدت فيها، وقرأت فيها [2] . واذا اراد الامام الباقر عليه السلام أن يشير الى مسألة معينة يقول : ((وجدنا في كتاب علي عليه السلام))[3] ويقول الامام الباقر عليه السلام: ((إني نظرت في كتاب لعلي عليه السلام فوجدت في الكتاب أن قيمة كل امرئ وقدره معرفته))[4] وكان الامام الباقر يقول ((وجدنا في كتاب علي عليه السلام))[5] ، وكان الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام، قد كتب على ظهر وثيقة العهد الذي اعطاه للخليفة العباسي المأمون، ما يشير الى وجود هذه الصحيفة عنده [6] . وقد احتفظ الامام علي الهادي عليه السلام بصحيفة جده الامام علي ، شأنه في ذلك شأن الائمة الذين سبقوه ، وقد عاد احدهم الامام علياً الهادي في مرضه الذي توفى فيه، فحدثه حديثاً فاستحسنه، فقال: يابن رسول الله، ما ادري ايهما احسن، الحديث ام الاسناد..؟ فقال : انها لصحيفة بخط علي بن ابي طالب باملاء رسول الله ﷺ فتوارثها صاغراً عن كابر ، ومما يؤكد وجود الصحيفة الجامعة هو ما نقله بعض المحدثين من اخبار عنها كالامام البخاري في كتاب (الصحيح)[7] والامام مسلم في كتاب (الصحيح) ايضاً[8] والامام احمد بن حنبل في كتاب (المسند)[9] والخطيب البغدادي في كتاب (تقييد العلم)[10] وغيرهم، ولا شك في أن نصوص هذه الصحيفة الواردة من عدة طرق تعطينا القناعة الكافية على وجودها، وكانت

بمراجعتها في بعض الاحكام [1]. ويقول محمد بن مسلم: اقرأني ابو جعفر محمد بن علي الباقر صحيفة كتاب الفرائض التي هي املاء رسول الله ﷺ وخط علي عليه السلام بيده، فوجدت فيها، وقرأت فيها [2]. واذا اراد الامام الباقر عليه السلام أن يشير الى مسألة معينة يقول: ((وجدنا في كتاب علي عليه السلام))[3] ويقول الامام الباقر عليه السلام: ((إني نظرت في كتاب لعلي عليه السلام فوجدت في الكتاب أن قيمة كل امرئ وقدره معرفته))[4] وكان الامام الباقر يقول ((وجدنا في كتاب علي عليه السلام))[5]، وكان الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام، قد كتب على ظهر وثيقة العهد الذي اعطاه للخليفة العباسي المأمون، ما يشير الى وجود هذه الصحيفة عنده [6]. وقد احتفظ الامام علي الهادي عليه السلام بصحيفة جده الامام علي، شأنه في ذلك شأن الائمة الذين سبقوه، وقد عاد احدهم الامام علياً الهادي في مرضه الذي توفى فيه، فحدثه حديثاً فاستحسنه، فقال: يابن رسول الله، ما ادري ايهما احسن، الحديث ام الاسناد..؟ فقال: انها لصحيفة بخط علي بن ابي طالب باملاء رسول الله ﷺ فتوارثها صاغراً عن كابر، ومما يؤكد وجود الصحيفة الجامعة هو ما نقله بعض المحدثين من اخبار عنها كالامام البخاري في كتاب (الصحيح)[7] والامام مسلم في كتاب (الصحيح) ايضاً[8] والامام احمد بن حنبل في كتاب (المسند)[9] والخطيب البغدادي في كتاب (تقييد العلم)[10] وغيرهم، ولا شك في أن نصوص هذه الصحيفة الواردة من عدة طرق تعطينا القناعة الكافية على وجودها، وكانت

مصادر الحديث الامامية قد اشارت الى هذه الصحيفة واحاديثها في مواضع عديدة من كتاب الكافي) للشيخ الكليني[1] وكتاب (من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق[2] وكتاب (تهذيب الاحكام) (وكتاب الاستبصار) للشيخ الطوسي [3] . وكتاب (وسائل الشيعة) للشيخ الحر العاملي[4] وغيرها. وكانت احاديث هذه الكتب المنقولة عن الصحيفة الجامعة كلها مسندة الى الائمة من آل البيت عليهم السلام، وورد ذكر هذه الصحيفة في مصادر امامية تجمع بين الحديث والتاريخ والتفسير ككتاب (بصائر الدرجات) لسعد بن عبد الله ، وكتاب (الارشاد) للشيخ المفيد، وكتاب (الاحتجاج) للشيخ الطبرسي[5] وهذا يؤكد اهمية الصحيفة الجامعة، بوصفها من اقدم الكتب التي دونت الحديث الشريف في عصر الرسالة، وقد حافظ عليها الائمة عليهم السلام حتى اوصلوها الى المحدثين المتأخرين، وقد توارثها الابناء عن الآباء، وقد اوصى الامام الحسن عليه السلام بنيه وبني اخيه الحسين عليه السلام ان يكتبوا ، ثم قال : (فتعلموا العلم، فمن لم يستطع منكم أن يرويه، فليكتبه، ويضعه في بيته)[6] . ومن المحتمل كانت نصوص الصحيفة الجامعة في مقدمة هذه النصوص المكتوبة التي حفظت في البيوت الى جنب القرآن الكريم لكي يسهل الرجوع اليها.

٣- كتاب ابي رافع (المتوفى بعد عام ٤٠ هـ)

كان الصحابي ابو رافع مولى رسول الله ﷺ، قد لازم الامام علياً عليه السلام، وشهد حروبه، واصبح صاحب بيت ماله في الكوفة[7] . وكان من المسلمين الاوائل قبل الهجرة، وبحكم صحبته للرسول الكريم ﷺ وملازمته للامام علي عليه السلام، وولده الامام الحسن عليه السلام. استطاع ان يجمع

جملة من الاحاديث في السنن والاحكام، وقد رتب كتابه على ابواب في الصلاة والصيام والحج والزكاة والقضايا. واذا صح هذا التبويب فانه يشير الى منهجية مبكرة في التأليف ولكن من الصعب اثبات ذلك، اذ لم تكن هناك دلائل تحدد زمن تاليف الصحابي ابي رافع لهذا الكتاب، ومن المحتمل انه الفه بعد عصر الرسالة، بعد ان جمع احاديثه في عصر الرسول الكريم ﷺ، وبعد وفاته بوبت هذه الاحاديث، وصنفت، وكان لدى الصحابي عبد الله بن عباس (رض) الواح يكتب عليها، وهي منقولة عن ابي رافع عن رسول الله ﷺ[1].

٤- صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٩هـ)

تعد (الصحيفة الصادقة) التي كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص من الوثائق التاريخية المهمة في الحديث، لانها تعود كتابتها الى عهد النبي ﷺ وقد اشتملت على الف حديث [2] وقد وصلت بعض محتوياتها عن طريق الامام احمد بن حنبل، حيث اسند الى مؤلفها (٧٢٢) حديثاً في كتاب (المسند)[3] وتعود اهمية الصحيفة الصادقة الى حديث النبي ﷺ لصاحبها عبد الله بن عمرو بن العاص حينما جاءه يستفتيه عليه افضل الصلاة والسلام في شأن تدوين الحديث قائلاً: اكتب كل ما اسمع..؟ فأجابه النبي ﷺ: نعم، قال: من الرضى والغضب..؟ قال: نعم، فاني لا اقول في ذلك الا حقاً[4] . وهذا الحديث في غاية الوضوح والكمال والتأكيد على الأذن بتدوين الحديث الشريف، ومن المحتمل ان الصحابي عبد الله هذا قد اخذ بتدوين حديث رسول الله ﷺ بعد هذا الاذن من الرسول الكريم، والى ذلك يشير ابو هريرة : (ما من اصحاب رسول الله ﷺ احد اكثر حديثاً عنه مني الا ما كان عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب، وكنت لا اكتب))[5] .

ويبدو ان الصحيفة الصادقة قد توارثها ابناء عبد الله بن عمرو من بعده، وكان حفيده عمرو بن شعيب (ت١٢٠هـ) يروي احاديثها. قارئا أو حافظا من اصلها. ويبلغ مجموع ما رواه (٤٣٦) حديثا، ولا يبعد ان تمثل هذه الاحاديث تلك الصحيفة، لان اسرة عبد الله بن عمرو بن العاص قد احتفظوا بها بعد وفاته، ولابد أن يكون حفيده عمرو بن شعيب قد اطلع عليها، فروى عنها، وقد قام الاستاذ محمد سيف الدين باحصاء الاحاديث التي رواها عمرو ابن شعيب عن جده ، وقد اتيح للتابعي مجاهد بن جبر (ت ١٠٣ هـ) ان يروي احاديث هذه الصحيفة عن صاحبها عبد الله بن عمرو بن العاص[١] . وهو بدوره قد رواها عن الرسول الكريم ﷺ فيقول : ((هذا ما سمعت من رسول الله ليس بيني وبينه احد))[٢] . ومن المحتمل ان مضامين هذه الصحيفة قد وصلت الى الناس عن طريق الاملاء، حيث كان عبد الله بن عمرو يملي الحديث[٣] ولكن على الرغم من اهمية الصحيفة الصادقة من الجانب التاريخي، فانها كانت لا تخلو من نقاط ضعف، يمكن رصدها بما يلي:

أ- لا تعدو صحيفة عبد الله بن عمرو أن تكون صحيفة ادعية وصلوات، وليست صحيفة احكام وتشريع، الامر الذي يجعل ما يرويه اصحاب الصحاح والسنن عن عبد الله بن عمرو بن العاص من احاديث لا تمت الى الصحيفة الصادقة بصلة.

ب- وجه بعض اهل العلم الى هذه الصحيفة طعونا وانتقادات حتى قال احدهم : ((ما تسرني انها بفلسين))[٤] . ولعل هذا ناتج من رواية عبد الله ابن عمرو في بعض الاحاديث عن كعب الاحبار، وإنه كان قد اصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب اهل الكتاب كان يرويها الناس، فيتجنب الاخذ عنه كثير من التابعين، وكان يقال له : ((لا تحدثنا عن الزاملتين))[٥] ومن الملاحظ ان المحدثين

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الكبيرين البخاري ومسلم، كانا لا يرويان عن عبد الله بن عمرو بن العاص الا القليل من الاحاديث.

٥- احاديث عبد الله بن عباس (ت٦٩هـ)

وصف الصحابي عبد الله بن عباس (رض) بأنه (حبر الامة) وقد امتاز بعلمية كبيرة، وعقلية واسعة، وقدرة في الفقه والتفسير، واحتل مكانة عالية في رواية الاحاديث الشريفة والسيرة النبوية وكان يحمل كتاباته في الواح الى مجالس العلم، فيقرئ الناس ، وكان تلميذه سعيد بن جبير (ت٩٥هـ) يكتب ما يمليه عليه ، فاذا نفد القرطاس كتب على لباسه، او على فه، وعند عودته الى داره يعيد الكتابة ثانية في صحف، والى ذلك يشير سعيد بن جبير: ((كنت اجلس الى ابن عباس، فاكتب في الصحيفة حتى تمتلئ)) وقد انتشرت صحف ابن عباس بين الناس، واصبحت معروفة ومتداولة بعد وفاته، وقد ورثها ابنه علي ،واذا اراد هذا كتاب ابيه الذي يضم الاحاديث ، كتب الى كريب قائلاً: ابعث الي بصحيفة كذا وكذا، فينسخها ويبعث بها[١] ويبدو أن كتب واحاديث عبد الله ابن عباس كان بعضها مودعاً عند كريب الذي كان مولى لأبن عباس.

لقد بقيت احاديث عبد الله بن عباس تحتل قيمة تاريخية كبيرة، لان بعضها قد كتب في حياة الرسول الكريم ﷺ على الرغم من صغر سنه عند وفاة النبي ﷺ، فكان عمره لا يزيد على ثلاث عشرة سنة، ولكنه قد تتلمذ على يد الامام علي عليه السلام، واقتبس منه جملة من الاحاديث الشريفة حتى تكونت لديه فيما بعد ثروة في الحديث كبيرة، وهي الآن مودعة في كتب التفسير والحديث والتاريخ والادب والسير، وقدر عددها بالف وستمائة وستين حديثاً[٢]

٦- صحيفة جابر بن عبد الله الانصاري (٧٨ هـ)

كانت عند الصحابي جابر بن عبد الله الانصاري (رض) صحيفة تحتوي على مجموعة من الاحاديث[٣] . وقد اشاد قتادة بن دعامة السدوسي (ت ١١٨هـ)

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

بقيمة هذه الصحيفة بقوله : (لأنا بصحيفة جابر احفظ مني من سورة البقرة)[1] . ومن المحتمل أن تكون الاحاديث التي رواها سليمان بن قيس اليشكري، وهو احد تلامذة جابر بن عبد الله الانصاري، منقولة من تلك الصحيفة[2] لأن جابرا كانت له حلقة درس في المسجد النبوي في المدينة، يلقى فيها الاحاديث، واستمع اليه عدد من الصحابة والتابعين، واستقى بعضهم جملة من احاديث صحيفته هذه.

وكان الصحابي جابر بن عبد الله الانصاري ﷺ من الصحابة المكثرين من رواية الحديث الشريف عن رسول الله ﷺ، وذلك لملازمته للرسول الكريم ﷺ في غزواته ، حيث روى الف وخمسمائة واربعين حديثا[3] واشار احد الباحثين الى وجود نسخة من صحيفة جابر الانصاري، مخطوطة في مكتبة شهيد علي باشا في استانبول.[4]

٧- كتاب أنس بن مالك (ت ٩١هـ)

كان الصحابي أنس بن مالك ﷺ خادما لرسول الله ﷺ وقد سمع منه جملة من الاحاديث، وكان بدوره يمليها على الناس، حتى اذا ما كثروا عليه جاء بمجال (مجلات) من كتب فيلقيها، وهو يقول: هذه احاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله ﷺ وعرضتها عليه، وهو بحكم وجوده في بيت النبوة، ووقوفه على اقوال الرسول ﷺ وافعاله ساعدته على جمع هذه الاحاديث التي قدر عددها بالف ومائتين وستة وثمانين حديثا، وقد روى عنه جماعة من المحدثين من امثال الحسن البصري ومحمد بن سيرين شيخي مدرسة البصرة[5] .

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٨- الكتب والصحائف الأخرى

استقى بعض الصحابة من الرسول الكريم ﷺ مجموعة من الاحاديث، وقد دونوها في كتب وصحائف، وكان لها اهمية تاريخية كبيرة، لانها كتبت في فترة مبكرة في التاريخ العربي الاسلامي، وقد عاصر بعضها تدوين القرآن الكريم، وهي تؤكد بصورة قاطعة على الأذن بتدوين الحديث الشريف، كالاحاديث التي جمعتها الصحابية الجليلة السيدة اسماء بنت عميس رضي الله عنها، وحديث الجاثليق الذي كتبه الصحابي سلمان الفارسي رضي الله عنه، ومجموعة الاحاديث التي كتبها سمرة بن جندب الفزاري، والتي رواها ابنه سليمان من بعده[1] . وكتب غير هؤلاء من الصحابة والتابعين كتباً اخرى.

ثانياً- الوثائق النبوية

تؤكد الوثائق النبوية من مراسلات وتشريعات على مبدأ الاذن في تدوين الحديث،فمنذ السنة الاولى من الهجرة وحتى السنة الاخيرة من حياة الرسول الكريم ﷺ كانت الوثائق تصور جانباً من السيرة النبوية وملامح من حكومته، وقد حفظت كتب التفسير والحديث والتاريخ والسير والادب وغيرها مجموعة كبيرة من الوثائق ، وهي تشتمل على ما يلي:

١- المعاهدات: بنودها ومحتوياتها.
٢- العمال: وظائفهم وواجباتهم.
٣- العطايا والغنائم: توزيعها ومواضع صرفها.
٤- الوصايا والاحكام.
٥- المراسلات واجوبة الكتب.
٦- الرسائل لاهل الذمة ورؤساء القبائل.
٧- العلاقات مع الملوك والامراء.

وكان الدكتور محمد حميد الله الحيدر ابادي قد جمع الوثائق السياسية الخاصة بعصري الرسالة والخلافة الراشدة بكتابة (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة) وكان مجموعها (٣٧٢) وثيقة، وقام السيد علي

خلاصة تدوين السنة

يبدأ هذا الدور من أوائل القرن الثاني إلى آخر القرن الثالث، وكان هذا الدور عصرا مجيدا للسنة، فقد تنبه رواتها إلى وجوب تصنيفها وتدوينها، ومعنى تصنيفها ضم الأحاديث التي من نوع واحد في الموضوع بعضها إلى بعض كأحاديث الصلاة وأحاديث الصيام وما شاكل ذلك.

وجدت هذه الفكرة في جميع الأمصار الإسلامية في أوقات متقاربة حتى لم يعرف من له فضيلة السبق إلى ذلك.

ونستطيع أن نحدد هذا الدور بثلاثة أطوار:

الطور الأول:

فكان من مدوني الطور الأول من هذا الدور الإمام مالك بن أنس بالمدينة، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة.. إلى آخر من تقدموا وتقدمت طريقتهم في التدوين أيضا.

الطور الثاني:

رأت طبقة ثانية بعد هؤلاء أن يفرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غيره، وذلك على رأس المائتين؛ فألفوا ما يعرف بالمسانيد.

والمسانيد من الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة صحيحا كان أو حسنا أو ضعيفا، وان اختلفت أنواعه، فتارة ترتب فيه أسماء الصحابة على حروف الهجاء، كما فعله غير واحد،

وهذا أسهل تناولا، وتارة ترتب على أسماء القبائل؛ فيقدم بنو هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسوله الله صلى الله عليه وسلم في النسب، وتارة ترتب على السابقة في الإسلام؛ فيقدم العشرة المبشرون بالجنة، ثم أهل بدر، ثم أهل الحديبية، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح، ثم من أسلم يوم الفتح، ثم أصاغر الصحابة سنا، ويختتم بالنساء.

الطور الثالث:

جاء بعد هذه الطبقة، طبقة أخرى رأت ما أمامها من هذه الثروة العظيمة، ففتح أمامها باب الاختيار، وفي طليعة هذه الطبقة الإمامان الجليلان شيخا السنة أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي المتوفي ٢٥٦هـ، ومسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفي سنة ٢٦١هـ؛ صنفا صحيحها بعد أن دققا في الرواية والاختيار، فكان إليهما المنتهى في ذلك.

وحذا حذوهما أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (فارس الحلبة) المتوفى ٢٧٥ هـ، وأبو عيسى محمد بن عيسى السامي الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩هـ، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣، وأبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بأن ماجه توفي ٣٧٣هـ.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وكتبهم هي المعروفة في لسان أهل الحديث بالكتب الستة، وقد حازت عند المسلمين من القرن الثالث إلى وقتنا هذا درجة عظيمة من الاعتبار؛ لما لهم في رواتها من الثقة العظمى.

موقف المستشرقين من تدوين الحديث:

ليس علينا إذن أن ننتظر عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز حتى نسمع للمرة الأولى – كما هو الشائع – بشيء اسمه تدوين الحديث أو محاولة لتدوينه. وليس علينا أن ننتظر العصر الحاضر لنعترف بتدوين الحديث في عصر مبكر جريا وراء بعض المستشرقين كجولدتسيهر Goldziher وشبرنجر Springer، لأن كتبنا وأخبارنا ووثائقنا التاريخية لا تدع مجالا للشك في تحقيق تقييد الحديث في عصر النبي نفسه وليس على رأس المائة الثانية للهجرة كما يمن علينا هذان المستشرقان، وهي تنطق – فوق ذلك – بصدق جميع الوقائع والأقوال والسير والتصرفات التي تنطوي عليها الأحاديث الصحاح والحسان في كتب السنة جميعا لا في بعضها دون بعض كما يظن دوزي Dozy.

إن هؤلاء المستشرقين لم تجشموا جمع الأدلة والبراهين على إثبات تدوين السنة لإسداء خدماتهم الخاصة إلينا أدبنا وشريعتنا، بل لهم أغراض ليها يهدفون، ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون.

أما جولدتسيهر فعقد فصلا خاصا لكتابة الحديث في أبحاثه Muhammedanische Studien التي ترجم المجلد الثاني منها إلى الفرنسية. وفي هذا الفصل (p. 241 – 250) أتى بأدلة كثيرة على تدوين الحديث في أول االقرن الهجري الثاني، وكان في الفصل الأول من الكتاب نفسه (p. 10 – 12) قد سرد طائفة من الأخبار تشير إلى بعض الصحف التي دونت في عهد الرسول – صلى الله عليه وسلم –، ولكنه أحاطها بكثير من التشكك في أمرها، والريبة في صحتها. وقد رمى بهذا إلى غرضين، أحدهما إضعاف الثقة باستظهار السنة وحفظها في الصدور، لتعويل الناس في القرن الهجري الثاني على الكتابة، والآخر وصم السنة كلها بالاختلاق، والوضع على ألسنة المدونين لها الذين لم يجمعوا منها إلا ما يوافق أهواءهم ويعبر عن آرائهم ووجهات نظرهم في الحياة. لذلك أطلنا الحديث عن الصحف المكتوبة في عهده – صلوات الله عليه – لنضع بين يدي القارئ الأسانيد التاريخية الموثوقة التي تثبت بدء الشروع في كتابة الأحاديث في حياته – عليه السلام –، وتؤكد تسلسل الرواية حفظا وضبطا في الوقت نفسه.

وشبرنجر في كتابه " الحديث عند العرب " يحاول تفنيد المعتقد الخاطئ عن وصول السنة بطريق المشافهة وحدها، ويجمع الكثير من الأدلة على تدوين الأحاديث والتعويل على هذا

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

التدوين في عصر مبكر يبدأ أيضا في مطلع القرن الهجري الثاني وليس في حياة الرسول – عليه السلام –. وغايته لا تختلف في شيء عن غاية جولدتسيهر.

وأما دوزي فلعله يخدع برأيه المعتدل كثيرا من علمائنا فضلا عن أوساط المتعلمين فينا، فقد كان هذا المستشرق يعترف بصحة قسم كبير من السنة النبوية التي حفظت في الصدور ودونت في الكتب بدقة بالغة وعناية لا نظير لها «وما كان يعجب لكثير من الموضوعات والمكذوبات تتخلل كتب الحديث – فتلك كما يقول طبيعة الأشياء نفسها – بل للكثير من الروايات الصحيحة الموثوقة التي لا يرقى إليها الشك (ونصف " صحيح البخاري " على الأقل جدير بهذا الوصف عند أشد المحدثين غلوا في النقد) مع أنها تشتمل على أمور كثيرة يود المؤمن الصادق لو لم ترد فيها».

فلم يكن غرض هذا المستشرق خالصا للعلم والبحث المجرد حين مال إلى الاعتراف بصحة ذلك النصيب الكبير من السنة، وإنما كان يفكر أولا وآخرا بما اشتملت عليه هذه السنة الصحيحة، من نظرات مستقلة في الكون والحياة والإنسان، وهي نظرات لا يدرأ عنها استقلالها النقد والتجريح لأنها لم تنبثق من العقل الغربي المعجز، ولم تصور حياة الغرب الطليقة من كل قيد! لن نكون عالة على هؤلاء المستشرقين في تحقيق شيء يتعلق بماضي ثقافتنا وستكون منهم على حذر في كل ما يؤرخونه لحضارتنا – فما انتظرنا اعترافاتهم بتدوين الحديث، وما خفيت علينا الغاية من هذه الاعترافات، وسواء علينا أأقروا أم جحدوا، فإن رب الدار أدرى بالذي فيها، وإن كتبنا الأمينة الموثوقة نطقت بوجود صحف مكتوبة في الحديث على عهده – عليه السلام –، وما يدرينا لعل جميع هذه الصحف ماثلة في كتب المسانيد في بطون مخطوطات الحديث المبثوثة في مكتبات العالم كما مثلت في " مسند ابن حنبل " صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفة أبي هريرة لهمام!.

ومن الآراء التي تخبط فيها المستشرقون على غير هدى من منطق سليم أو نقل صحيح أن الأحاديث الواردة في شأن تدوين العلم حثا عليه أو نهيا عنه إنما كانت أثرا من آثار تسابق أهل الحديث في جانب آخر إلى وضع الأقوال المؤيدة لنزعتيهم المتباينتين. فأهل الحديث ينزعون إلى جواز تقييد السنة ليكون مستندا بين أيديهم لصحتها والاحتجاج بها، وأهل الرأي – على العكس – ينزعون إلى النهي عن الكتابة وإثبات عدم تقييد العلم تمهيدا لإنكار صحته وإنكار الاحتجاج به. وقد تولى كبر هذا الضلال العلمي جولدتسيهر Goldziher بعد اطلاعه على مقال في «نشأة الكتابة وتطورها» لسلفه المستشرق شبرنجر (1 Springer) الذي اكتشف سنة ١٨٥٥ م كتاب " تقييد العلم " للخطيب البغدادي. غير أن منهج المستشرقين يختلف اختلافا جوهريا في هذا الموضوع. أما شبرنجر فقد استنتج من نشأة

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الكتابة عند العرب ومن خلال النصوص الواردة في الكتاب المذكور أن الحديث لا بد أن يكون دون منه الكثير في عهد الرسول – صلى الله عليه وسلم – وكان هذا ما يعنيه أولا وبالذات. وأما جولدتسيهر فقد ارتاب في صحة جميع تلك النصوص، ورأى أن بعضها وضعه أهل الحديث، وبعضها الآخر وضعه أهل الرأي.

وقد قيض الله لهذا الكتاب أن ينشر في دمشق نشرا علميا دقيقا، وإذا بناشره المحقق الدكتور يوسف العش يورد في مقدمته براهين لا تحتمل النقاش على خطأ جولدتسيهر في رأيه، إذ أثبت أن النزاع حول جواز الكتابة أو المنع منها لم يكن ضربا من التسابق بين أهل الحديث وأهل الرأي «لأن من أهل الرأي من امتنع عن الكتابة كعيسى بن يونس (– ١٨٧ هـ) وحماد بن زيد (–١٧٩هـ) وعبد الله بن إدريس (– ١٩٢ هـ) وسفيان الثوري (– ١٦١ هـ) وبينهم من أقرها كحماد بن سلمة (– ١٦٧ هـ) والليث بن سعد (– ١٧٥ هـ) وزائدة بن قدامة (– ١٦١ هـ) ويحيى بن اليمان (– ١٨٩ هـ) وغيرهم. ومن المحدثين من كره الكتابة كابن علية (– ٢٠٠ هـ) وهشيم بن بشير (– ١٨٣ هـ) وعاصم بن ضمرة (– ١٧٤ هـ) وغيرهم. ومنهم من أجازها كبقية الكلاعي (– ١٩٧ هـ) وعكرمة بن عمار (– ١٥٩ هـ) ومالك بن أنس (– ١٧٩ هـ) وغيرهم».

ووفق الدكتور العش في تفسيره تطور موقف الصدر الأول من تقييد العلم محبة وبغضا، إلا أنه يتفق وتطور الحياة الإسلامية السياسية والاجتماعية، ولسنا نشاطره رأيه في إيجاب هذا التقسيم، لأنه في ذاته مجرد اقتراح أو اصطلاح، فقد جعل الأجيال أربعة وحدد لكل جيل أربعين سنة ، وربما كان هذا التحديد «يوافق المدة التي يستطيع أن ينقطع فيها العالم في حقل العلم، ويوافق طبقات العلماء ونقل بعضهم عن بعض»، ولكنه – على كل حال – تحديد زمني محصور في نطاق الزمن وحده، فأقل ما يفترض فيه الدقة التامة – وهي غير ميسرة – فقد تخالف وفيات بعض الرواة هذا التحديد الزمني في قليل أو كثير فلا يسلم القول بهذا التقسيم. ويبدو لنا أنه ما يزال في وسعنا الاستفادة من تقسيمات القدامى مع اعتبار الأطوار الاجتماعية التي تعاقبت على طبقاتهم المعروفة المشهورة، فجعلتهم يقفون من تقييد العلم مواقف متباينة، يؤيدون الكتابة تارة ويكرهونها تارة أخرى. فهناك الصحابة والتابعون وأتباع التابعين، ولقد رأينا أن الكتابة كانت أمرا واقعا في عهد الصحابة، في حياته – صلوات الله عليه –، ولكنها لم تكن كثيرة، فالصحف التي وصفها – مهما نطل الحديث عنها – كانت قليلة، وقد عللنا تلك القلة تعليلا مناسبا. وكان يعنينا شيء واحد هو إثبات خطأ الاعتقاد بتناقل الحديث عن طريق الحفظ وحده.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

تعريفات أولية

١- علم المصطلح:

هو علم بأصول وقواعد، يعرف بها أحوال السند والمتن، ومن حيث القبول والرد.

أ- موضوعه: السند والمتن من حيث القبول والرد.

ب- ثمرته: تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

٢- الحديث:

أ- لغةً: الجديد، ويجمع على أحاديث، على خلاف القياس.

ب- اصطلاحا: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

٣- الخبر:

أ- لغة: النبأ، وجمعه أخبار.

ب- اصطلاحا: فيه ثلاثة أقوال، وهي:

١- هو مرادف للحديث: أي أن معناها واحد اصطلاحا.

٢- مغاير له: أي فالحديث: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر: ما جاءه عن غيره.

٣- أعلم منه: أي فالحديث: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر: ما جاء عنه أو عن غيره.

٣- الأثر:

أ- لغة: بقية الشيء.

ب- اصطلاحا: فيه قولان؛ هما:

١- هو مرادف للحديث: أي أن معناهما واحد اصطلاحا.

٢- مغاير له: وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الحديث القدسي

تعريف الحديث القُدُسيِّ لُغةً:

القُدُسيُّ نسبة إلى "القُدْسِ"وهو الطُّهر. قَالَ ابن مَنظُور: التَّقديسُ: تنزيهُ اللهِ، والتَّقديسُ التَطَّهيرُ والتبريكُ، وتقدَّسَ: تطَّهر. وفي التنزيل: "وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ"

وقَالَ الزَّجاجُ: معنى نُقدِّسُ لَكَ، أي: نُطهِّرُ أنفُسنا لَكَ.

ومن هذا قيل للسَّطل "القدس" لأنه يتقدس منه. أي: يتطهر. ومنه بيت المقدس: أي البيت المُطَهّر، أي المكان الذي يُتَطّهر به من الذُنُوب.

ومنه رُوحُ القُدُس: أي جبريل عليه السَّلام، وفي الحديث:"إنَّ رُوحَ القُدُسُ نَفَثَ في رُوعِي ... " يعني جبريل؛ لأنه خُلِقَ من طهارة.

وقَالَ اللهُ في صفة عيسى عليه وعلى نبيِّنا الصَّلاةُ والسَّلام: "وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ" ، وهو جبريل، ومعناه رُوح الطهارة.

وفي الحديث "لا قُدِّ سَتْ أمّةٌ لا يُؤخذُ لضعيفها من قويها" ، أي: لا طُهِّرت.

وقَالَ في القامُوس: القُدُسُ: الطُّهرُ اسم مصدر ... والبيت

المُقدَّس، وجبريل، كرُوح القُدُس ... والقُدُّوسُ من أسماء الله تَعَالىَ ... والتَّقديس التَّطهير، ومنه الأرضُ المقدَّسة وبيت المقدس ... وتَقَدَّس: تَطهَّر (٤).

تعريف الحديث القُدُسيِّ اصطلاحاً:

وله عدة تسميات كلها لا تخرج عن مضمونها اللُّغوي، فيُسمى بالأحاديث (القُدُسية)، وبالأحاديث "الإلهية" نسبة إلى الذات الإلهية وهو الله. ويُسمى أيضاً بالأحاديث "الرَّبانية" نسبة إلى الرَّب عز وجل.

وقد عَرَّفه الحافظُ ابن حجر الهيثميِّ فقَالَ: "هو مَا نُقل إلينا آحاداً عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع إسناده عن رَّبه".

وقد عرَّفه بعضُهم بقوله:"هو الحديثُ الذي يسنده النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الله، فيرويه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أنه كلام الله تَعَالىَ".

وقيل هو: "ما أُضِيفَ إلى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأسنده إلى ربه عز وجل" ، وهذه التعريفات كلها كما ترى مُتقاربة. والله أعلم.

الفُروق بين القُرآن الكريم وبين الحديث القُدُسيِّ:

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

لقد ذكر العُلماء – رحمهم الله – فُرُوقاً كثيرة بين القُرآن الكريم والحديث القُدُسيِّ. ويتلخص كلام أهل العلم، في الفُرُوق بين القُرآن الكريم والحديث القُدُسيِّ في الآتي:

(١) أن القُرآن الكريم لفظه ومعناه من عند الله تَعَالىَ، وليس للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منه إلا مجُرد التبليغ، وأما الحديث القُدُسيِّ فمعناه من عند الله تَعَالىَ، ولفظه من عند الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٢) القُرآن الكريم مُعجزةُ الله تَعَالىَ الباقية، على مرِّ الدُهور، محفوظٌ من التغيير والتبديل، تحدى اللهُ به العربَ جميعاً. أما الحديث القُدُسيِّ فهو بخلاف ذلك، فهو غير متحدٍ به، ولم يَسلم من الوضع فيه، من قِبل الوضّاعين والزنادقة، وأصحاب الأهواء المختلفة.

(٣) القُرآن الكريم لا يجوز روايته بالمعنى؛ لأنه مُتعبد بلفظه ومعناه، في الوقت الذي يجوز رواية الحديث القُدُسيِّ –والنبويِّ أيضاً– بالمعنى (١)

(٤) يتعين قراءة القرآن الكريم في الصلوات كلها "سواء كانت الجهرية منها أو السرية، الواجبة منها أو السنة".إذ لا تصح الصلاة إلا بها، بخلاف الحديث القُدُسيِّ، فإنه لا تجوز أصلاً قراءته في الصلاة.

(٥) تسميته قُرآناً بخلاف الحديث القُدُسيِّ، فلا يُسمى قرآناً.

(٦) القُرآن الكريم نُقل إلينا بالتواتر، بخلاف الحديث القُدُسيِّ إذ فيه المتواتر والآحاد.

(٧) تسمية الجملة منه آية، ومقداراً من الآيات سُورة، بخلاف الحديث القُدُسيِّ، فلا يُسمى آية، واللفظ منه لا يُسمى آية.

(٨) حرمة مس القُرآن الكريم للمُحْدِث، وحرمة تلاوته للجُنب ونحوه، بخلاف الحديث القُدُسيِّ، فلا يحرم مسه للمحدث ولا قراءته للجنُب وغيره.

(٩) التعبد بقراءة القُرآن، وأن بكل حرف منه عشر حسنات، بخلاف الحديث القُدُسيِّ فلا يُتعبد بقراءته، وليس فيه بكل حرف منه عشر حسنات.

(١٠) القُرآن الكريم يحرم بيعه في رواية عند الإمام أحمد، ويكره عند الامام الشافعيِّ، بخلاف الحديث القُدُسيِّ، فلا يمنع بيعه.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

(١١) القُرآن الكريم أُوحي إلى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ بوحي جَلّي بخلاف الحديث القُدُسيِّ فقد نُقل بالوحي الجلي والإلهامي، والرُؤية المنامية، وقد يكون باجتهاد منه صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ غير أنه صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ لا يُقر على الخطأ.

(١٢) أن القُرآن الكريم لا يُنسب إلا إلى الله تَعَالىَ، أما الحديث القُدُسي فيُنسب إلى الله تَعَالىَ نسبة إنشاء، ويُروى مضافاً إلى الرسُول صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ نسبة إخبار، فيُقَالُ: قَالَ رسُولُ الله صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن رَّبه.

الفُروق بين الحديث النَّبويِّ والقُدُسيِّ:

بالتتبع والبحث تبين لي أن الفُروق بين الحديث النبويِّ، والقُدُسيِّ هي كالآتي:

الأولى: أن الحديث يشمل أقوال الرسُول صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ وأفعاله وتقريراته وصفاته الخَلقية والخُلُقية، بخلاف الحديث القُدُسيِّ فإنه خاص بأقواله صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ.

الثانية: الاختلاف في صيغة الرواية، فالحديث القُدُسيِّ: ما أضافه النبيُّ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ إلى ربه – عز وجل –، أو قيل فيه: قَالَ الله – عز وجل – فيما رَواهُ عنه الرَّسُولُ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ الكِرمانيُّ: " الفرق – أي بين القُدُسيِّ والنبويِّ– بأن القُدُسيِّ مُضاف إلى الله، ومروي عنه بخلاف غيره ... ".

الثالثة: هو ما ذكره القاسميُّ عن الشيخ عبد العزيز الدَّباغ قَالَ: " إذا تكلم النبيُّ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ، وكان الكلامُ بغير اختياره فهو "القُرآن"وإن كان باختياره، فإن سطعت حينئذٍ أنوار عارضةٌ، فهو لحديث القُدُسي، وإن كانت الأنوار الدائمة، فهو الحديث الذي ليس بقُدُسي، ولأجل أن كلامه صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ لابد أن تكون معه أنوارُ الحق سُبحانه ... "

تحمل الحديث وصوره

أولا – السماع:

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

من المشافهة والسماع المباشر – على طريقة الرعيل الأول من الرواة – انتقل طلاب العلم إلى أخذ الحديث عن طريق القراءة، أو الإجازة، أو المناولة، أو المكاتبة، أو الإعلام، أو الوصية، أو الوجادة. وهذه الصور السبع – مع إضافة السماع إليها – هي صور التحمل الثمان التي تحدد مناهج القوم في التعليم.

ولعل من نافلة القول أن نشير مرة أخرى إلى أن السماع أعلى هذه الصور وأرفعها وأقواها. غير أن من الضروري أن ننظر الآن إلى السماع نظرة خاصة من زاوية المحدثين، ومن خلال تعاريفهم واصطلاحاتهم. عندئذ يتبين لنا أن السماع هو أن يسمع المتحمل من لفظ شيخه، سواء أحدثه الشيخ من كتاب يقرؤه أم من محفوظاته وسواء أأملى عليه أم لم يمل عليه

ومن المعروف في لسان العرب أن قول الراوي: حدثنا فلان أو أخبرنا أو أنبأنا أو ذكر لنا أو قال لنا تفيد معنى التحديث، فهي عند علماء اللغة تساوي قول الراوي: «سمعت فلانا قال: سمعت فلانا». وأوشك كثير من المحدثين أن يجروا على طريقة علماء اللغة في اصطلاحاتهم، حتى لم يفرقوا بين العبارات المذكورة، وراح كل يستخدم إحدى هذه العبارات على سواء، وروي عن كثير من المتقدمين أنهم كانوا «يقولون في غالب حديثهم الذي يروونه (أخبرنا) ولا يكادون يقولون: (حدثنا)». وقال رجل للإمام أحمد: يا أبا عبد الله، إن عبد الرزاق ما كان يقول: (حدثنا)، كان يقول: (أخبرنا)، فقال أحمد بن حنبل: «حدثنا وأخبرنا واحد». وقد يكون إيثار هؤلاء المتقدمين (أخبرنا) على الألفاظ الأخرى التي تفيد التحديث لغة بسبب شيوعها وكثرة استعمالها. وقد يكون التعبير بـ «أخبرنا» أوسع وأشمل من التلفظ بغيرها، فنعيم بن حماد يقول: «ما رأيت ابن المبارك يقول قط: (حدثنا)، كأنه يرى (أخبرنا) أوسع!».

وإذ تساوت هذه العبارات جميعا في إفادة التحديث والسماع، فلا ضير أن يقول القاضي عياض (٥) يقول علماء اللغة، فيرى أن لا خلاف – عندما يكون السماع من لفظ المسمع أو من كتاب – أن يقول السامع: (حدثنا) و (أخبرنا) و (قال لنا) و (ذكر لنا فلان).

غير أن نقاد الحديث يفضلون دفع كل لبس وإبهام، فيقولون: ينبغي أن يبين السماع كيف كان، فما سمع من لفظ المتحدث قيل فيه (حدثنا)، وما قرئ عليه قال الراوي فيه: (قرأت) إن كان سمعه بقراءته، ويقول فيما سمعه بقراءة غيره (قرئ وأنا أسمع) .

والأكثرون على تقديم لفظ (سمعت) على الألفاظ الباقية، إذ لا يكاد ويلي لفظي التحديث والإخبار (نبأنا وأنبأنا) وهما قليلان في الاستعمال، والنية هي الفارقة بين جميع هذه الاصطلاحات على الحقيقة ولذلك تشدد الرواة مع المدلسين فلم يقبلوا منهم حديثا حتى يقول قائلهم: (حدثني) أو (سمعت) . وصيغة الإفراد في التحديث أعلى العبارات في نظر الحافظ ابن

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

كثير (- ٧٧٤ هـ) ففي قول الراوي (حدثنا) أو (أخبرنا) احتمال أن يكون في جمع كثير، وربما لا يكون الشيخ قصده بذلك. ولا يعين قصد الشيخ له إلا الإفراد .

وقول المحدث: أعلى منزلة من قوله: (حدثنا فلان عن فلان) إذ كانت «عن» مستعملة في تدليس ما ليس بسماع . بين قول الفقيه «حدثنا سفيان» فرق وبين «عن» سفيان .

ويجوز أخيرا في السماع أن يقول الراوي: (قال لنا فلان) أو (قال لي) أو (ذكر لي)، إذ هي في الاتصال مثل (حدثنا) وإن كانت أشبه بسماع المذاكرة .

ثانيا: القراءة:

لا حاجة بنا إلى تعريف القراءة، فمن الواضح أن حقيقتها المستمدة من لفظها هي قراءة التلميذ على الشيخ حفظا من قلبه أو من كتاب ينظر فيه . وإذ كان التلميذ يعرض بهذا النوع من التحمل قراءته على الشيخ، سميت القراءة عرضا لدى كثير من المحدثين .

وإذا لم يقرأ التلميذ من حفظه أو من كتاب بين يديه، وإنما سمع غيره يقرأ على الشيخ، فإنه يشترط في شيخه حينئذ أن يكون حافظا لهذا المقروء عليه، أو متمكنا من مقابلته على أصله الصحيح إن لزم الرجوع إلى هذا الأصل بأيدي تلامذته الآخرين الثقات الضابطين، أو واحد منهم على الأقل . والقراءة من الكتاب أفضل، لأن العرض به أوثق من الحفظ وآمن. ولذلك يقول الحافظ ابن حجر : «ينبغي ترجيح الإمساك في الصور كلها على الحفظ لأنه خوان» وغني عن البيان أنه يريد بـ «الإمساك» هنا إمساك الأصل المكتوب.

والرأي المختار أن القراءة دون السماع، فهي تليها في الدرجة الثانية ، لكن بعضهم يذهب إلى مساواتها للسماع ، وهؤلاء لا يرون بأسا أن يقول التلميذ الذي قرأ على الشيخ عندما يريد أن يؤدي إلى غيره الرواية عنه: سمعت (مطلقا) من غير تقييدها بقوله: قراءة الشيخ . ويبالغ بعض المحدثين في شأن القراءة فيقدمها على السماع .

وعلى الرأي الصحيح المختار أن للتلميذ عند أداء روايته أن يقول إن قرأ بنفسه: «قرأت على الشيخ وهو يسمع» وإن كان القارئ سواه: «قرئ لى الشيخ وهو يسمع وأنا كذلك أسمع». وجوز كثير من أهل الحديث أن يقول التلميذ عند الأداء: حدثنا الشيخ قراءة عليه «أو» أخبرنا قراءة عليه «أو» سمعت من الشيخ قراءة عليه يذكر هذا القيد الأخير إلزاما، لأن عدم ذكره يوهم حصول «السماع» الذي هو أعلى صور التحمل على التحقيق . ونحن لم ننس بعد أن «أخبرنا» و «حدثنا» و «سمعت» صيغ اصطلاحية تفيد «السماع» عند الإطلاق.

ثالثا: الإجازة:

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

لاحظنا في «السماع» أن المتحمل يسمع من لفظ الشيخ، وفي «القراءة» أن التلميذ يعرض على شيخه قراءته، فكلتا الصورتين تشمل على الرواية مع الإسناد المتصل، إما من النطق والمشافهة، وإما من النقل الصحيح. والإجازة لا تشتمل على شيء من هذا، لأنها عبارة عن إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو مؤلفاته، ولو لم يسمعها منه ولم يقرأها عليه. لذلك يعترض ابن حزم على الإجازة ويراها «بدعة غير جائزة»، ويزيد بعضهم على ذلك فيقول متشددا في إنكارها: «من قال لغيره: " أجزت لك أن تروي عني ما لم تسمع "، فكأنه قال: " أجزت لك أن تكذب علي "، لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع» .

وهذه مغالاة، فإن بعض صور الإجازة لا يبلغ هذا الحد من ضعف الرواية، من الصور المقبولة في الإجازة لدى الجمهور، دونما تردد .

إجازة كتاب معين أو كتب معينة لشخص معين أو أشخاص معينين، كأن يقول الشيخ: أجزت لك أو لكم أو لفلان (مع ذكر اسمه ومميزاته) رواية " صحيح مسلم " أو " سنن أبي داود أو " الكتب الستة " أو ما اشتملت عليه مدوناتي، وهي كذا وكذا.

ويتوسع كثيرون فيقبلون كذلك إجازة شخص معين، أو أشخاص معينين بشيء مبهم غير معين، كأن يقول الشيخ: أجزت لك أو لكم أو لفلان جميع مسموعاتي أو مروياتي أو ما شابه ذلك من العبارات الغامضة. فقبول هذه الصورة قائم على ضرب من الاتساع في تفهم معنى الإجازة.

أما الإجازة بمجهول لمجهول ففاسدة اتفاقا. وأما الإجازات العامة كأن يقول الشيخ: أجزت برواية كذا «الناس» أو «المسلمين» أو «الموجودين» أو «أهل عصري» أو «من شهد أن لا إله إلا الله» أو «من شاء» أو «شاء فلان» فالتحقيق أنها غير جائزة، وإن قال بعضهم بجوازها.

الأصل في الإجازة أن ينطق الشيخ بلفظها الصريح شفاها أمام تلميذه، فإن أجازه كتابة من غير نطق لم تصح عند المتشددين. غير أن الأرجح مساواة الكتابة للنطق في هذا الموضوع.

والإجازة حتى في صورها المقبولة ليست في قوة القراءة فضلا على السماع.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الحديث الصحيح

١- تعريفه:

أ- لغة: الصحيح: ضد السقيم. وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث، وسائر المعاني.

ب- اصطلاحا: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة.

٢- شرح التعريف:

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا، وهذه الأمور هي:

أ- اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه.

ب- عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلما، بالغا، عاقلا، غير فاسق، وغير محروم المروءة.

ج- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر، وإما ضبط كتاب.

د- عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذا. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

هـ- عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولا، والعلة:

سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

٣- شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا خمسة، وهي: "اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، عدم العلة، عدم الشذوذ".

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحا.

٤- مثاله:

ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: "حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك،

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور".

فهذا الحديث صحيح؛ لأن:

أ- سنده متصل: إذ إن كل راوٍ من رواته سمعه من شيخه. وأما عنعنة مالك، وابن شهاب، وابن جبير، فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مدلسين.

ب، جـ- ولأن رواته عدول ضابطون: وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل.

١- عبد الله بن يوسف: ثقة متقن.

٢- مالك بن أنس: إمام حافظ.

٣- ابن شهاب الزهري: فقيه حافظ متَّفقٌ على جلالته وإتقانه.

٤- محمد بن جبير: ثقة.

٥- جبير بن مطعِم: صحابي.

د- ولأنه غير شاذ: إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه.

هـ- ولأنه ليس فيه علة من العلل.

٥- حُكْمُهُ:

وحكمه: وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث، ومن يعتدُّ به من الأصوليين والفقهاء. فهو حجة من حجج الشرع. لا يسع المسلم ترك العمل به.

٦- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح":

أ- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه. لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.

ب- والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها، لا أنه كذبٌ في نفس الأمر؛ لجواز إصابة من هو كثير الخطأ.

٧- هل يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقا؟

المختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقا؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويندر تحقق أعلى الدرجات في جميع شروط الصحة، فالأولى الإمساك عن الحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقا. ومع

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ذلك فقد نقل عن بعض الأئمة القول في أصح الأسانيد، والظاهر أن كل إمام رجح ما قوي عنده. فمن تلك الأقوال: أن أصحها:

أ- الزهري، عن سالم عن أبيه.

روي ذلك عن إسحاق بن راهويه، وأحمد.

ب- ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي.

روي ذلك عن ابن المديني والفلاس.

ج- الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله٤.

روي ذلك عن ابن معين.

د- الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي.

روي ذلك عن أبي بكر بن أبي شيبة.

هـ- مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

روي ذلك عن البخاري.

٨- ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم. وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول.

أ- أيهما أصح: والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد؛ وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالا، وأوثق رجالا، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية، والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري. وقيل: إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول.

ب- هل استوعبا الصحيح، أو التزماه؟ لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزماه. فقد قال البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول".

وقال مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه".

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

جـ- هل فاتهما شيء كثير أو قليل من الصحيح؟

١- قال الحافظ ابن الأخرم: لم يفتهما إلا القليل. وأنكر هذا عليه.

٢- والصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: "وما تركت من الصحاح أكثر" وقال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح".

د- كم عدد الأحاديث في كل منهما؟

١- البخاري: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف.

٢- مسلم: جملة ما فيه اثنا عشر ألفا بالمكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

هـ- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلما؟

تجدها في الكتب المعتمدة المشهورة، كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وغيرها.

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لا بد من

التنصيص على صحته، إلا في كتاب من شرط الاقتصار على إخراج الصحيح، كصحيح ابن خزيمة.

٩- الكلام على مستدرك الحاكم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان:

أ- مستدرك الحاكم: هو كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما، معبرا عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح، لكنه نبه عليها، وهو متساهل في التصحيح، فينبغي أن يتتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بحالها، ولقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها، ولا يزال الكتاب بحاجة إلى تتبع وعناية.

ب- صحيح ابن حبان: هذا الكتاب ترتيبه مخترع، فليس مرتبا على الأبواب، ولا على المسانيد، ولهذا أسماه: "التقاسيم والأنواع" والكشف عن الحديث من كتابه هذا عسر جدا، وقد رتبه بعض المتأخرين على الأبواب،

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

ومصنفه متساهل في الحكم على الحديث بالصحة، لكنه أقل تساهلا من الحاكم١.

ج- صحيح ابن خزيمة: هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد.

١٠- المستخرجات على الصحيحين:

أ- موضوع المستخرج:

هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه.

ب- أشهر المستخرجات على الصحيحين:

١- المستخرج، لأبي بكر الإسماعيلي، على البخاري.

٢- المستخرج، لأبي عوانة الإسفراييني، على مسلم.

٣- المستخرج، لأبي نعيم الأصبهاني، على كل منهما.

جـ- هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؟

لم يلتزم مصنفوها موافقتهما في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم، لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ.

وكذلك ما أخرجه المؤلفون القدامى في تصانيفهم المستقلة، كالبيهقي، والبغوي، وشبههما قائلين: "رواه البخاري" أو "رواه مسلم" فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم من قولهم: "رواه البخاري ومسلم" أنهما رويا أصله.

د- هل يجوز أن ننقل منها حديثا ونعزوه إليهما؟

بناء على ما تقدم فلا يجوز لشخص أن ينقل من المستخرجات، أو الكتب المذكورة آنفا حديثا ويقول: رواه البخاري أو مسلم إلا بأحد أمرين:

١- أن يقابل الحديث بروايتهما.

٢- أو يقول صاحب المستخرج، أو المصنف: "أخرجاه بلفظه".

هـ- فوائد المستخرجات على الصحيحين:

للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب العشرة، ذكرها السيوطي في تدريبه، وإليك أهمها:

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

١- علو الإسناد: لأن مصنف المستخرج لو روى حديثا من طريق البخاري مثلا لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج.

٢- الزيادة في قدر الصحيح: وذلك لما يقع من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث.

٣- القوة بكثرة الطرق: وفائدتها الترجيح عند المعارضة.

١١- ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان؟

مر بنا أن البخاري ومسلما لم يدخلا في صحيحيهما إلا ما صح، وأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول. فما هي الأحاديث المحكوم بصحتها، والتي تلقتها الأمة بالقبول يا ترى؟

والجواب هو: أن ما روياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته، وأما ما حذف من مبدأ إسناده راوٍ أو أكثر - ويسمى المعلق- وهو في البخاري كثير، لكنه في تراجم الأبواب ومقدماتها، ولا يوجد شيء منه في صلب الأبواب البتة، أما في مسلم فليس فيه من ذلك إلا حديث واحد في باب التيمم، لم يصله في موضع آخر، فحكمه كما يلي:

أ- فما كان منه بصيغة الجزم:

كقال وأمر وذكر، فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه.

ب- وما لم يكن فيه جزم: كيُروَى، ويُذكر، ويُحكى، ورُوِيَ، وذُكِرَ، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، ومع ذلك فليس فيه حديث واهٍ؛ لإدخاله في الكتاب المسمى بالصحيح.

١٢- مراتب الصحيح:

مر بنا أن بعض العلماء ذكروا أصح الأسانيد عندهم، فبناء على ذلك، وعلى تمكن باقي شروط الصحة يمكن أن يقال: إن للحديث الصحيح ثلاث مراتب، بالنسبة لرجال إسناده، وهذه المراتب هي:

أ- فأعلى مراتبه: ما كان مرويا بإسناد من أصح الأسانيد كمالك، عن نافع، عن ابن عمر.

ب- ودون ذلك رتبة: ما كان مرويا من طريق رجال هم أدنى من رجال الإسناد

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

الأول، كرواية حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس.

ج- ودون ذلك رتبة: ما كان من رواية من تحققت فيهم أدنى ما يصدق عليهم وصف الثقة، كرواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ويلتحق بهذه التفاصيل تقسيم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب بالنسبة للكتب المروي فيها ذلك الحديث، وهذه المراتب هي:

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم "وهو أعلى المراتب".

٢- ثم ما انفرد به البخاري.

٣- ثم ما انفرد به مسلم.

٤- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.

٥- ثم ما كان على شرط البخاري، ولم يُخَرِّجْه.

٦- ثم ما كان على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجْه.

٧- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة، كابن خزيمة، وابن حبان مما لم يكن على شرطهما، أو على شرط واحد منهما.

١٣- شرط الشيخين:

لم يفصح الشيخان عن شرطٍ شرطاه أو عيناه زيادةً على الشرط المتفق عليها في الصحيح، لكن الباحثين من العلماء ظهر لهم من التتبع والاستقراء لأساليبهما ما ظنه كل منهم أنه شرطهما، أو شرط واحد منهما.

وأحسن ما قيل في ذلك: أن المراد بشرط الشيخين أو أحدهما: أن يكون الحديث مرويا من طريق رجال الكتابين، أو أحدهما، مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم.

١٤- معنى قولهم: "متفق عليه":

إذا قال علماء الحديث عن حديث: "متفق عليه" فمرادهم اتفاق الشيخين، أي اتفاق الشيخين على صحته، لا اتفاق الأمة. إلا أن ابن الصلاح قال: "لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه؛ لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول"١.

١٥- هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزا؟

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

القول الصحيح: أنه لا يشترط في الحديث الصحيح أن يكون عزيزا، بمعنى أن يكون له إسنادان؛ لأنه يوجد في الصحيحين وغيرهما أحاديث صحيحة وهي غريبة، واشترط بعض العلماء ذلك؛ كأبي علي الجبائي المعتزلي، والحاكم، وقولهم هذا خلاف ما اتفقت عليه الأمة.

الحدث الحسن

١- تعريفه:

أ- لغةً: هو صفة مشبهة، من "الحسن" بمعنى الجمال.

ب- اصطلاحًا: اختلفت أقوال العلماء في تعريف الحسن؛ نظرا لأنه متوسط بين الصحيح والضعيف، ولأن بعضهم عرف أحد قسميه. وسأذكر بعض تلك التعريفات، ثم أختار ما أراه أوفق من غيره.

١- تعريف الخطابي: "هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء".

٢- تعريف الترمذي: "كل حديث يروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن".

٣- تعريف ابن حجر: قال: "وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ، هو
الصحيح لذاته، فإن خف الضبط، فالحسن لذاته".

قلت: فكان الحسن عند ابن حجر هو الصحيح إذا خف ضبط راويه، أي قل ضبطه، وهو خير ما عرف به الحسن، أما تعريف الخطابي فعليه انتقادات كثيرة، وأما الترمذي فقد عرف أحد قسمي الحسن، وهو الحسن لغيره، والأصل في تعريفه أن يعرف الحسن لذاته؛ لأن الحسن لغيره ضعيف في الأصل، ارتقى إلى مرتبة الحسن؛ لانجباره بتعدد طرقه.

٤- تعريفه المختار: ويمكن أن يعرف الحسن بناء على ما عرفه به ابن حجر بما يلي: "هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه، عن مثله إلى منتهاه، من

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

غير شذوذ ولا علة".

٢- حُكْمُهُ:

هو كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولذلك احتج به جميع الفقهاء، وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين، إلا من شذ من المتشددين. وقد

أدرجه بعض المتساهلين في نوع الصحيح، كالحاكم، وابن حبان، وابن خزيمة، مع قولهم بأنه دون الصحيح المبين أولا.

٣- مثاله:

ما أخرجه الترمذي قال: "حدثنا قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن أبي عمران الجوني، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضرة العدو يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف ... " الحديث.

فهذا الحديث قال عنه الترمذي: "هذا حديث حسن غريب".

قلت: وكان هذا الحديث حسنا؛ لأن رجال إسناده الأربعة ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعي فإنه حسن الحديث٣ لذلك نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن.

٤- مراتبه:

كما أن للصحيح مراتب يتفاوت بها بعض الصحيح عن بعض، كذلك فإن للحسن مراتب. وقد جعلها الذهبي مرتبتين، فقال:

أ- فأعلى مراتبه ما اختلف في تصحيح حديث رواته وتحسينه، كحديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وابن إسحاق، عن التيمي،

وأمثال ذلك مما قيل: إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح.

ب- ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسين حديثِ رواتِه وتضعيفه: كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطاة، ونحوهم.

٥- مرتبة قولهم: "حديث صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد":

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

أ- قول المحدثين: "هذا حديث صحيح الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث صحيح".

ب- وكذلك قولهم: "هذا حديث حسن الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث حسن"؛ لأنه قد يصلح أو يحسن الإسناد دون المتن؛ لشذوذ أو علة. فكأن المحدِّث إذا قال: "هذا حديث صحيح" قد تكفل لنا بتوفر شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث، أما إذا قال: "هذا حديث صحيح الإسناد" فقد تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة من شروط الصحة، وهي: اتصال الإسناد، وعدالة الرواة وضبطهم، أما نفي الشذوذ، ونفي العلة عنه، فلم يتكفل بهما؛ لأنه لم يتثبت منهما.

لكن لو اقتصر حافظ معتمد على قوله: "هذا حديث صحيح الإسناد" ولم يذكر له علة، فالظاهر صحة المتن؛ لأن الأصل عدم العلة، وعدم الشذوذ.

٦- معنى قول الترمذي وغيره: "حديث حسن صحيح"

إن ظاهر هذه العبارة مشكل؛ لأن الحسن يتقاصر عن درجة الصحيح، فكيف يجمع بينهما مع تفاوت مرتبتهما؟ ولقد أجاب العلماء عن مقصود الترمذي من هذه العبارة بأجوبة متعددة، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتضاه السيوطي. وملخصه ما يلي:

أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر، فالمعنى: "أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر".

ب- وإن كان له إسناد واحد، فالمعنى "أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين".

فكأن القائل يشير إلى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث، أو لم يترجح لديه الحكم بأحدهما.

٧- تقسيم البغوي أحاديث المصابيح :

درج الإمام البغوي في كتابه: "المصابيح" على اصطلاح خاص له، وهو أنه يرمز إلى الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما بقوله: "صحيح" وإلى الحديث التي في السنن الأربعة بقوله "حسن". وهو اصطلاح لا يستقيم مع الاصطلاح العام لدى المحدثين؛ لأن في السنن الأربعة الصحيح والحسن والضعيف والمنكر، لذلك نبه ابن الصلاح، والنووي على ذلك، فينبغي على القارئ في كتاب "المصابيح" أن يكون

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

على علم عن اصطلاح البغوي الخاص في هذا الكتاب عند قوله عن الأحاديث: "صحيح" أو "حسن".

٨- الكتب التي من مظنَّات الحسن:

لم يفرد العلماء كتبا خاصة بالحديث الحسن المجرد، كما أفردوا الصحيح المجرد في كتب مستقلة، لكن هناك كتبا يكثر فيها وجود الحديث الحسن، فمن أشهر تلك الكتب:

أ- جامع الترمذي: المشهور بـ "سنن الترمذي" فهو أصل في معرفة الحسن، والترمذي هو الذي شهره في هذا الكتاب، وأكثر من ذكره.

لكن ينبغي التنبه إلى أن نسخه تختلف في قوله: "حسن صحيح" ونحوه، فعلى طالب الحديث العناية باختيار النسخة المحققة والمقابلة بأصول معتمدة.

ب- سنن أبي داود: فقد ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيَّنه، وما لم يذكر فيه شيئا فهو صالح.

فبناء على ذلك، إذا وجدنا فيه حديثا لم يبين هو ضعفه، ولم يصححه أحد من الأئمة المعتمدين، فهو حسن عند أبي داود.

ج- سنن الدارقطني: فقد نص الدارقطني على كثير منه في هذا الكتاب.

الصحيح لغيره

١- تعريفه:

هو الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه

١. وسمي صحيحا لغيره؛ لأن الصحة لم تأت من ذات السند الأول، وإنما جاءت من انضمام غيره له. ويمكن تصوير ذلك بمعادلة رياضية على الشكل التالي:

حسن لذاته + حسن لذاته= صحيح لغيره

٢- مرتبته:

هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

٣- مثاله:

حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة" ٢.

قال ابن الصلاح: "فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته،

فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أُخَرَ زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح".

الحسن لغيره

١- تعريفه:

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه.

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين، هما:

أ- أن يروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه، وإما انقطاعا في سنده، أو جهالة في رجاله.

٢- سبب تسميته بذلك:

وسبب تسميته بذلك أن الحسن لم يأت من ذات السند الأول، وإنما أتى من انضمام غيره له.

ويمكن تصوير ارتقاء الحديث الضعيف إلى مرتبة "الحسن لغيره" بمعادلة رياضية على النحو التالي:

ضعيف + ضعيف= حسن لغيره

٣- مرتبته:

الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

وينبني على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قدم الحسن لذاته.

٤- حُكْمه:

هو من المقبول الذي يحتج به.

٥- مثاله:

"ما رواه الترمذي وحسنه، من طريق شعبة، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ " قالت: نعم، قال: فأجاز".

قال الترمذي: "وفي الباب عن عمر، وأبي هريرة، وسهل بن سعد، وأبي سعيد، وأنس، وعائشة، وجابر، وأبي حدرد الأسلمي".

قلت: فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM

Created by demo-version of Universal Document Converter. Full version doesn't add this stamp.
WWW.PRINT-DRIVER.COM